الاستثمار في قطاع السياحة وأهميته للاقتصاد السعودي مع إشارة لملامح النشاط السياحي في منطقة مكة المكرمة

حسن بن رفدان الهجهوج

كلية العلوم الإدارية والتخطيط - جامعة الملك فيصل

الأحساء – المملكة العربية السعودية

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة وتحليل واقع الاستثمار السياحي وأهميته لاقتصاد المملكة العربية السعودية مع الإشارة إلى ملامح النشاط السياحي في منطقة مكة المكرمة. ولتحقيق ذلك الهدف تم استخدام أسلوب التحليل الكيفي Qualitative Analysis من خلال استعراض الدراسات والبيانات ذات الصلة باقتصاد المملكة. لقد أتضح من خلال ذلك التحليل أن القطاع السياحي في المملكة العربية السعودية, أصبح يحتل دوراً هاماً في الاقتصاد السعودي, وذلك لكونه يأتي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي النفط والصناعات التحويلية من حيث المساهمة في إجمالي الناتج المحلي. كما أن القطاع السياحي له تأثير مباشر وغير مباشر على القطاعات الاقتصادية, مما يؤدي إلى زيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني. كما أتضح أيضا أن متوسط نسبة استثمارات القطاع السياحي من إجمالي الاستثمارات في المملكة يقترب من المتوسط العالمي. كذلك تبين في هذه الدراسة أن منطقة مكة المكرمة تأتي في المرتبة الأولى من حيث الجذب السياحي, إضافة إلى احتوائها على أغلب المرافق السياحية الخدمية, مما جعل القطاع السياحي يلعب دوراً اقتصاديا بارزاً في المنطقة. كما أتضح أيضا من خلال هذه الدراسة أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه القطاع الاستثماري السياحي, والتي تحتاج إلى تكاتف الجهود لتذليلها, من أجل تطوير قطاع السياحة, نظراً للتزايد المضطرد لأعداد السياح المحليين والدوليين, والطلب المتزايد على الخدمات السياحية.

المقدمة:

يعد الاستثمار مصدراً هاماً لتوفير رأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي, وزيادة الطاقات الإنتاجية في أي دولة من الدول, وذلك لما له من فاعلية وتأثير قوي على التنمية الاقتصادية بصفة عامة, وعلى الناتج المحلي بصفة خاصة. وتؤدي الزيادة في الإنفاق الاستثماري إلى زيادة مضاعفة في الناتج المحلي, الذي يعد محصلة تضافر مجموعة من عناصر الإنتاج المتاحة في الاقتصاد. لذلك فإن الأثر التنموي والتوسعي للإنفاق الاستثماري هو التوسع في توظيف مختلف عناصر الإنتاج المادية والبشرية, وزيادة عوائدها وزيادة النمو الاقتصادي.

ومن منطلق الدور الهام والحيوي الذي يلعبه الاستثمار في تطوير الاقتصاد وزيادة معدلات نموه, أولت خطط التنمية المتتالية في المملكة العربية السعودية أهمية كبيرة لزيادة المدخرات الوطنية وتعبئتها للاستثمار, بالإضافة إلى تكريس الجهود للإجراءات الرامية لزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة, وعودة رؤوس أموال المواطنين السعوديين المستثمرة في الخارج, وذلك بهدف تشكيل مصدر إضافي لتوفير الموارد المطلوبة لتحقيق معدلات الاستثمار المستهدفة. وفي إطار ذلك, استهدفت خطة التنمية السابعة (٢٠٠١- ٢٠٠٥م) زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات من خلال زيادة نصيبه في إجمالي التكوين الرأسمالي (Total Capital Formation) من ٦٦,٨٪ عام ١٩٩٩م إلى ٧٢,٦٪ في عام ٢٠٠٤م مقابل انخفاض الاستثمارات في قطاعي الخدمات الحكومية والنفط من ٣٢,٢٪ إلى ٢٨,٤٪ خلال نفس الفترة (وزارة الاقتصاد والتخطيط, خطة التنمية السابعة (٢٠٠١- ٢٠٠٥م).

ويلعب الاستثمار السياحي دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي, لكونه من أكثر القطاعات الاقتصادية جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة, وتأثيره الايجابي على تطوير الخدمات العامة كوسائل النقل والاتصالات, مما يحرك عجلة التنمية وينشرها في الأقاليم المختلفة. ويؤدي نمو القطاع السياحي إلى زيادة فرص العمل, وفتح المجال أمام

تطور مهن جديدة, ورفع درجة التكامل الرأسي والأفقي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. كما يساهم قطاع السياحة بفاعلية في تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة تدفق العملات الأجنبية للبلاد.

ولقد أدركت الكثير من الدول ومنها المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة من القرن المنصرم أهمية القطاع السياحي في تحسين معدل النمو الاقتصادي, وأولت أهمية قصوى لتمويل المشاريع الاستثمارية السياحية, وتوفير العناصر الأساسية لتنشيط القطاع السياحي, ومن أهمها البنية الأساسية والاستقرار السياسي, ووضع السياسات والاستراتيجيات طويلة المدى, التي تساعد على تنمية القطاع السياحي.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من أن القطاع السياحي في كثير من الدول, وبخاصة المملكة العربية السعودية, يمكن أن يلعب دورا هاما في مسيرة التنمية الاقتصادية للمملكة . ومن هنا تبدو أهمية هذا الدراسة للأسباب التالية:

١. اعتبار القطاع السياحي احد القطاعات الخدمية الهامة في أنشطة الاقتصاد السعودي.
٢. إمكانية مساهمة القطاع السياحي في تحسين ميزان المدفوعات للمملكة.
٣. النمو المتسارع للقطاع السياحي في السنوات الأخيرة (مع بداية ١٤٢١هـ وإنشاء الهيئة العليا للسياحة).
٤. ندرة المصادر المحلية التي تتناول دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية للمملكة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة مقومات القطاع السياحي, من خلال تحقيق الأهداف التالية:

١. دراسة وتحليل واقع ومستقبل القطاع السياحي في المملكة.
٢. تحليل الاستثمار في قطاع السياحة وأهميته للاقتصاد السعودي.
٣. التعرف على ملامح النشاط السياحي في منطقة مكة المكرمة.
٤. التعرف على أهم مقومات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية بشكل عام والقطاع السياحي بشكل خاص.
٥. التعرف على المعوقات التي تواجه القطاع السياحي.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج النظري والكيفي لتحقيق أهداف الدراسة.

المنهج النظري

في هذا المنهج تم الرجوع إلى الدراسات السابقة وتحديدا الدولية نظراً لندرة الدراسات المحلية في هذا المجال. كما تم الاستعانة بأوراق العمل التي أعدتها الهيئة العليا للسياحة.

المنهج الكيفي

يعتمد منهج التحليل الكيفي Qualitative Analysis, على تحليل الدراسات والتقارير والإحصائيات والبيانات المحلية والدولية ذات الصلة بالموضوع, من أجل الخروج منها بمعلومات مفيدة تساعد في التوصل إلى نتائج منطقية, يتم عن طريقها إعطاء توصيات ذات جدوى تساعد في تطوير القطاع السياحي في المملكة العربية السعودية.

حدود الدراسة

نظراً لندرة بيانات القطاع السياحي في المملكة العربية السعودية, نتيجة لحداثة هذا القطاع, سوف يعتمد التحليل الكيفي في هذه الدراسة على ما هو متوفر من معلومات وبيانات يكون مصدرها الاساسي الهيئة العليا للسياحة, وبعض الجهات ذات العلاقة والمجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC).

خطة الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة, تتضمن الدراسة تسعة أجزاء – بما فيها المقدمة, وذلك على النحو التالي:

- يتناول الجزء الثاني واقع قطاع السياحة في المملكة.
- يشمل الجزء الثالث الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.
- يستعرض الجزء الرابع الاستثمار في قطاع السياحة على المستويات المختلفة (العالمية, والإقليمية, والمحلية).
- يتناول الجزء الخامس الآثار الاقتصادية للقطاع السياحي
- يغطي الجزء السادس ملامح النشاط السياحي في منطقة مكة المكرمة
- يشمل الجزء السابع مقومات الاستثمار السياحي في المملكة
- يتناول الجزء السابع معوقات الاستثمار في القطاع السياحي.
- يختتم الجزء التاسع الدراسة بالخلاصة والتوصيات.

واقع قطاع السياحة في المملكة :

الإنفاق السياحي

يعتبر الاستهلاك السياحي هو جميع المنتجات والخدمات التي تستهلك لغرض السفر والسياحة. ويشمل الإنفاق السياحي المحلي الأنشطة الترفيهية والسياحية, والإنفاق على سياحة الأعمال الخاصة والحكومية, والخدمات المقدمة للسائحين الأفراد, مثل الخدمات الثقافية والترفيهية, وحتى الجمارك والجوازات. كما تشمل بالإضافة لذلك ما يسمى صادرات السياح, وهو ما ينفقه السائحون الدوليون على المنتجات والخدمات. من جهة أخرى فهناك مكونات للقطاعات التي تقدم خدمات للسياح, والتي يعتبر النشاط السياحي محركا هاما لها, مثل النفقات الحكومية على خدمة القطاع السياحي, والتي تدخل ضمن الخدمات العامة مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي

للمشاريع السياحية, وأيضا الاستثمار الحكومي والخاص في البنية الأساسية التي تقدم خدمات للزائرين.

لقد قدرت الهيئة العليا للسياحة حسب المسوحات التي قامت بها, وكما يشير جدول رقم (١), بأن أنفاق السياح المحليين والدوليين لعام ٢٠٠١م بلغ حوالي ٣٥ مليار ريال سعودي, وبالتالي فأن مساهمة القطاع السياحي في أجمالي الناتج المحلي بلغت ٥,٥٪ وهو بذلك يقترب من حجم ما يسهم به قطاع الصناعات التحويلية الذي بلغ في عام ٢٠٠١م حوالي ٥,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي, مما يعني أن قطاع السياحة يلعب دوراً هاماً في اقتصاد المملكة، حيث يأتي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي النفط والصناعات التحويلية (الهيئة العليا للسياحة، ٢٠٠٢م) (١) .

كما يشير جدول رقم (١) أيضا إلى توزيع الإنفاق على السياحة في المملكة بين السياح المحليين والسياح الدوليين. حيث يتضح من الجدول أن إنفاق السياح المحليين قد بلغ في عام ٢٠٠١م حوالي ٢٢,٤ مليار ريال سعودي, وإنفاق السياح الدوليين حوالي ١٢,٨ مليار ريال. أي أن نسبة إنفاق السياح السعوديين بلغت حوالي ٦٤٪ من الإنفاق الكلي, بينما بلغت نسبة إنفاق السياح الدوليين حوالي ٣٦٪ من الإنفاق الكلي. ويتضح أيضاً, من الجدول رقم (١) بأن غالبية إنفاق السياح المحليين يتم عن طريق الإنفاق على الأجازات, ويأتي بعد ذلك الإنفاق على الزيارات لأسباب دينية تليها زيارة الأقارب والأصدقاء. بينما يتجه السلوك ألإنفاقي للسياح الدوليين على الزيارات (العمرة والحج) لأسباب دينية, يليها الإنفاق على زيارة العمل ومن ثم الإنفاق على زيارة الأقارب والأصدقاء.

أما جدول رقم (٢) فيشير إلى توزيع السياح من حيث مصدر قدومهم لعام ٢٠٠١م، حيث يتضح أن حوالي ٧٠٪ يمثلون السياح من الداخل, يليهم في الترتيب سياح دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية بنسبة حوالي ٢٣٪ , ثم السياح من دول أخرى والذين يمثلون حوالي ٧٪. كما يتضح من الجدول أن غرض الحج والعمرة للسياح من

خارج المملكة يشكل النسبة الأكبر بينما يمثل غرض الإجازة والترفيه المرتبة الأولى للسياحة الداخلية متقدماً بذلك على غرض الحج والعمرة.

جدول رقم (١)

توزيع الإنفاق على السياحة في المملكة حسب الغرض لعام ٢٠٠١م

السوق السياحي	إنفاق السياح المحليين		إنفاق السياح الدوليين		الإنفاق الكلي	
	مليون ريال	%	مليون ريال	%	مليون ريال	%
العمرة	4083	18.2	2452	19.15	6535	18.54
الحج	400	1.78	3600	28.11	4000	11.35
الأجازات	11066	49.32	217	1.69	11283	32.02
زيارة الأقارب والأصدقاء	4427	19.73	2324	18.15	6751	19.16
الأعمال	2010	8.96	2464	19.24	4474	12.7
التسوق	114	0.51	1484	11.59	1598	4.53
أخرى	335	1.49	266	2.08	601	1.71
المجموع	22435	100	12807	100	35242	100

المصدر: الهيئة العليا للسياحة (٢٠٠٢)، "حوافز الاستثمار السياحي بالمملكة العربيةالسعودية" , ورقة عمل مقدمة إلى المنتدى السياحي الرابع, الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة, القاهرة.

جدول (٢)

أغراض السياحة في المملكة لعام ٢٠٠١م

غرض الزيارة	السياح الداخليين		السياح من الدول العربية		السياح من دول أخرى	
	العدد (ألف سائح)	النسبة المئوية	العدد (ألف سائح)	النسبة المئوية	العدد (ألف سائح)	النسبة المئوية
الحج والعمرة	4,440	30.5	2,427	50.7	1,207	80
الترفيه والعطلات	6,400	44	260	5.4	-	-
زيارة الأقارب	2,800	19.3	1,053	22	-	-
العمل	700	4.8	434	9.1	-	-
الصحة/التسوق/أخرى	200	1.4	614	12.8	301	20
المجموع	14,540	100	4,788	100	1,508	100
إجمالي السياح(٪)		69.8		23		7.2
إجمالي عدد السياح	20,840					

المصدر: الهيئة العليا للسياحة, و وزارة الحج, ٢٠٠٢م

جدول رقم (٣)

رحلات السياح المحليين في المملكة حسب الغرض من الزيارة لعام ٢٠٠٣م

الغرض من الزيارة	الإجمالي (بالألف)	النسبة ٪
قضاء العطلات وأوقات الفراغ	17,035	36
زيارة الأقارب والأصدقاء	15,124	32
لأسباب دينية	8,447	18
العمل والمؤتمرات	3,785	8
لأسباب صحية	1,034	2
أخرى	2	4
المجموع	47,425	100

المصدر: الهيئة العليا للسياحة : مركز ماس, ٢٠٠٣م

كما يشير جدول رقم (٣), بأن رحلات السياح المحليين حسب الغرض من الزيارة لعام ٢٠٠٣م ارتفعت بشكل كبير جداً، حيث بلغت تلك الرحلات حوالي ٤٧,٤٣ مليون رحلة. وقد تمثلت النسبة الكبرى من تلك الرحلات في قضاء العطلات وأوقات الفراغ التي شكلت ٣٦٪ , بينما يأتي زيارة الأقارب والأصدقاء في المرتبة الثانية بنسبة ٣٢٪، أما الرحلات لأسباب دينية فقد شكلت في تلك الفترة ١٨٪ فقط من إجمالي رحلات السياح السعوديين.

ويوضح جدول رقم (٤) توزيع الإنفاق السياحي على القطاعات السياحية في المملكة, حيث يتضح بأن أنفاق السياح المحليين على التسوق بلغ ٣٢,٣٪، وعلى الإقامة والسكن ٢١,٤٪، وعلى الطعام والمشروبات ١٧,٣٪. وبلغ إنفاقهم على الانتقال ١٤,١٪ من أجمالي أنفاقهم السياحي الكلي. أما السياح الدوليين فقد تمثل أنفاقهم على التسوق ٤٠,٨٪ ، وعلى الإقامة والسكن ٢٤,٢٪، وعلى الطعام والمشروبات ١٣,٩٪ من إجمالي أنفاقهم السياحي. أما نسبة إنفاق السياح المحليين والدوليين على القطاعات السياحية بالنسبة للإنفاق الكلي فيأتي في المرتبة الأولى الأنفاق على التسوق (٣٥,٤٪), وفي المرتبة الثانية الإنفاق على الإقامة والسكن (٢٢,٤٪), وفي المرتبة الثالثة الإنفاق على الطعام والمشروبات (١٦,١٪).

كما شهد القطاع السياحي نمواً متزايدا للسياح القادمين للمملكة, حيث يبين الشكل رقم (١), بأن معدل نمو السياح الدوليين السنوي الذين قاموا بزيارة المملكة خلال الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣م بلغ حوالي ٣,٦٪. وبلغ عدد السياح الدوليين لزيارة المملكة عام ٢٠٠٠م حوالي ٦,٦ مليون سائح, بينما أرتفع عددهم عام ٢٠٠٣م إلى حوالي ٧,٣ مليون ، علماً بأن عدد السياح الدوليين القادمين للمملكة بلغ عام ٢٠٠٢م ذروته وهو حوالي ٧,٥ مليون سائح. وكما يوضح تقرير ماس (الهيئة العليا للسياحة ٢٠٠٣م) أن النسبة الأكبر من السياح الدوليين القادمين للمملكة هم من دول الشرق الأوسط،

حيث تجاوزت نسبتهم ٥٠٪, يليهم السياح القادمين من دول جنوب آسيا بنسبة ٢٦٪. كما يوضح التقرير أيضاً بأن أعداد السياح القادمين للمملكة من دول الشرق الأوسط ودول جنوب آسيا في ازدياد. أما السياح القادمين من بقية الدول فقد انخفض في عام ٢٠٠٣م عما كان عليه في عام ٢٠٠٠م.

تشير تلك الإحصاءات السابقة, بان قطاع السياحة ممكن أن يلعب دوراً مهماً في أنشطة الاقتصاد السعودي وتحديداً نشاط قطاع الخدمات,الذي أصبح هاماً وتعتمد عليه الكثير من الدول في رفع معدل التنمية الاقتصادية. (٢)

جدول رقم (٤)

توزيع الإنفاق السياحي على القطاعات السياحية في المملكة لعام ٢٠٠١م

السوق السياحي	إنفاق السياح المحليين		إنفاق السياح الدوليين		الإنفاق الكلي	
	مليون ريال	%	مليون ريال	%	مليون ريال	%
الإقامة والسكن	4798	21.4	3097	24.2	7895	22.4
الطعام والمشروبات	3882	17.3	1785	13.9	5667	16.1
الانتقال	3161	14.1	1567	12.2	4728	13.4
الترفيه	2235	10	625	4.9	2860	8.1
التسوق	7251	32.3	5224	40.8	12475	35.4
أخرى	1108	4.9	509	4	1617	4.6
المجموع	22435	100	12807	100	35242	100

المصدر: الهيئة العليا للسياحة, حوافز الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية, مرجع سابق

شكل رقم (١)

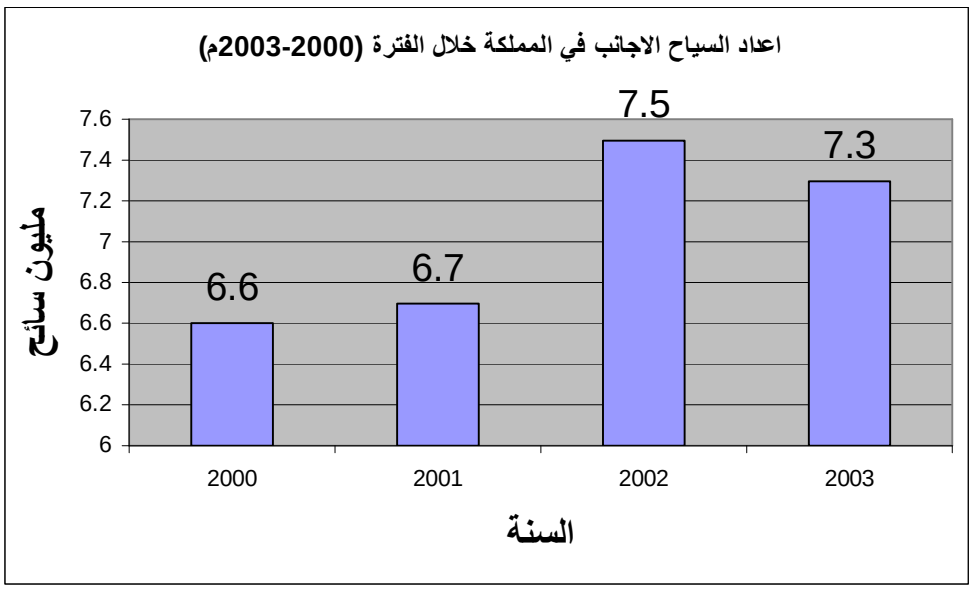

المصدر: الهيئة العليا للسياحة: مركز ماس, ٢٠٠٤م

تشير بيانات عام ٢٠٠٢م بأن أجمالي أنفاق السياح على الأنشطة السياحية بلغ حوالي ٦٤ مليار ريال وذلك بنسبة ٩٪ من أجمالي الناتج المحلي (الهيئة العليا للسياحة, ٢٠٠٣م). (٣) كما يتوقع أن يبلغ الأنفاق السياحي المباشر المحلي والدولي حسب استراتيجية التنمية السياحية للهيئة العليا للسياحة عند نهاية الخطة عام ٢٠٢٠م إلى ١٠١ مليار ريال, مما قد يولد مليارات الريالات من المبيعات والدخول والقيم الاقتصادية المضافة (المرجع السابق).

كما يشير جدول رقم (٥), أن القطاع السياحي السعودي يتوقع له في عام ٢٠٠٤م أن يولد ما قيمته حوالي ٨٤ مليار ريال سعودي (حوالي ٢٢,٥ مليار دولار) للأنشطة الاقتصادية . وتأثير القطاع السياحي سوف يكون له أثر على القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع العمل, والخدمات, والصادرات, والاستثمارات, والإنفاق الحكومي,

والقطاعات الاقتصادية الأخرى المصاحبة. أما معدل النمو الحقيقي للقطاع السياحي في المملكة من عام ٢٠٠٣ الى ٢٠٠٤م, كما أشار له تقرير (WTTC, 2004) وصل إلى ٦,٩٪ وذلك من خلال ارتفاع الطلب على خدمات القطاع السياحي.

كما أشار التقرير إلى النمو المتوقع للقطاع السياحي في المملكة خلال السنوات العشر القادمة الذي يشمل الطلب على خدمات السفر والسياحة, وسوق العمل في القطاع السياحي, والصادرات للسياح, والاستثمارات والإنفاق الحكومي (انظر جدول رقم ٦).

جدول رقم (٥)

تأثير القطاع السياحي السعودي على الأنشطة الاقتصادية لعام ٢٠٠٤م

القطاع	التأثير في الاقتصاد السعودي
العمل في قطاع السياحة	71,000 فرصة وظيفية
السياحة	12.9 مليار ريال
العمل في القطاعات الأخرى المصاحبة للقطاع السياحي	255,000 فرص وطيفية
القطاعات الاقتصادية المصاحبة لنظام السياحة	63.8 مليار ريال
الخدمات والصادرات والبضائع	47.8 مليار ريال
حجم الاستثمارات في القطاع السياحي	11.7 مليار ريال
الأنفاق الحكومي	1.8مليار ريال

المصدر: World Travel and Tourism Council (WTTC). (2004) ، المجلس العالمي للسفر والسياحة

جدول رقم (٦)

توقع نمو القطاع السياحي لعام ٢٠١٤م

القطاع	معدل النمو ٪
الطلب على خدمات السفر والسياحة	4.1
السياحة	2.6
سوق العمل في القطاع السياحي	2.9
الصادرات للسياح	3.3
الاستثمارات	6.3
الأنفاق الحكومي	4.1

المصدر : WTTC (2004) , نفس المرجع

توزيع النشاط السياحي

تستأثر المنطقة الغربية التي تضم الحرمين الشريفين بأكبر قدر من الرحلات, حيث تعتبر السياحة الدينية (الحج والعمرة) هي المصدر الأساسي للطلب على السياحة في تلك المنطقة، بينما يتميز الطلب على السياحة في المناطق الأخرى لأغراض الأعمال التجارية أو زيارة الأقارب أو قضاء الإجازة.

وتتركز السياحة في المملكة في المنطقة الغربية حول منطقة الحرمين الشريفين, حيث اجتذبت سنة ٢٠٠١م حوالي ٨,٦ مليون سائح من الداخل و٣,٦ مليون سائح من الخارج. وشكلت المنطقة الشرقية مصدر الجذب الثاني للسائحين من الخارج وخاصة من دول الخليج, حيث اجتذبت حوالي ١,٤ مليون سائح من الخارج أغلبهم من دول الخليج. بينما احتلت المنطقة الجنوبية المركز الثاني في جذب السائحين من الداخل بحجم زاد عن ٢,٣ مليون سائح عام ٢٠٠١م (الهيئة العليا للسياحة, ٢٠٠٢م).

الدراسات السابقة

يتطلب القطاع السياحي العديد من السلع والخدمات, التي من أهمها الإقامة، والطعام، والنقل والتسلية، وزيارة الأماكن الأثرية السياحية والدينية, التي يتم توفيرها من خلال زيادة الإنتاجية, التي تؤدي إلى زيادة الدخل, وهذا ما يؤدي إلى زيادة تشغيل الأيدي العاملة وخفض معدل البطالة, لأن القطاع السياحي يعتمد على تقديم الخدمات المختلفة, التي تعتمد بشكل كثيف على عنصر العمل (Labor Intensive Services)

وكما يشير نموذج كينز- الاقتصادي (Keynesian Model) في الاقتصاد المفتوح, أن القطاع السياحي يعتبر أحد عناصر الصادرات (الصادرات غير المنظورة) وبالتالي فان زيادة معدل نمو القطاع السياحي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل (٤). كما يمكن اعتبار القطاع السياحي عامل محفز لزيادة القطاع الاستهلاكي, وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية والناتج المحلي الإجمالي مع افتراض ثبات أسعار السلع وسعر صرف العملة المحلية. لذلك يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الاقتصادية الهامة التي تساعد على زيادة معدل النمو الاقتصادي.

لقد أشارت الكثير من الدراسات الاقتصادية إلى وجود علاقة إيجابية ومؤثرة بين تطور القطاع السياحي والنمو الاقتصادي, حيث أشارت دراسة كليور,وباك, وسينكلير (Clewer, Pack and Sinclair, 1990) ، ودراسة دارماراياني (Dharmaratne , 1995) ، ودراسة ماورلي (Morley , 1998) ، ودراسة ساميرال وويبر (Smeral and Weber , 2000) ألى أن تطور عناصر القطاع السياحي التي تشتمل على البنية الأساسية ، والتعليم والأمن والاستقرار السياسي تؤدي إلى زيادة معدل نشاط ذلك القطاع الذي يساعد بدوره على زيادة معدل إنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى مما يؤدي إلى رفع وتنشيط معدل النمو الاقتصادي .

كما أشارت دراسة كوش, وبير وإيليفي (Koch, Beer and Eliffe, 1998) لبعض الدول الأفريقية والآسيوية مثل كينيا، جامبيا، وبوتان في الهملايا، وساحل قوا في

الهند وجزر المالديف إلى أن القطاع السياحي يساعد في إيجاد تنمية اقتصادية مستدامة عن طريق خلق فرص وظيفية للأيدي العاملة في المدى الطويل، وتعظيم الاستثمارات المحلية ومناطق توزيعها، وتوزيع ملكيات المشاريع على شريحة كبيرة من المستثمرين وعدم اقتصارها على فئة قليلة منهم. لذا فان هذه الدراسة أكدت على أهمية تنمية القطاع السياحي لإعطائه الفرص لإيجاد مشاريع اقتصادية أساسية أو مساندته لمشاريع اقتصادية قائمة, وخصوصاً في مجال المشاريع الصغيرة والتي تساعد على تشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة.

كذلك أشارت دراسة شاربلي (Sharpley , 2001) إلى الدور الذي يلعبه القطاع السياحي في اقتصاد قبرص, حيث تشير الدراسة إلى أن القطاع السياحي أصبح الركن الأساسي لتحقيق نمو اقتصادي متسارع في الجزيرة, وبالتالي أصبحت قبرص تعتمد في اقتصادها على السياحة والأسواق الصغيرة المصاحبة لذلك القطاع . ونبهت هذه الدراسة إلى ضرورة العمل على تنويع مصادر الدخل في الجزيرة والعمل على خلق أسواق أساسية لاقتصاد الجزيرة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وليست موسمية .

وتناولت دراسة بالقوير وجوردا (Balaguer and Jorda, 2002) دور السياحة في النمو الاقتصادي لأسبانيا في المدى الطويل، حيث كانت فرضية الدراسة تعتمد على أن القطاع السياحي يقود إلى تنمية الاقتصاد. وقد ثبت صحة هذه الفرضية عن طريق الاختبارات الإحصائية والقياسية التي تمت في تلك الدراسة. حيث أوضحت اختبارات التكامل المشترك والسببية أن خلال العقود الثلاثة الماضية من القرن الماضي كان النمو الاقتصادي الأسباني متأثراً بشكل كبير بمدى تطور نمو القطاع السياحي والسياحة الدولية. حيث أن نشاط القطاع السياحي يؤثر بشكل مضاعف على الأنشطة الاقتصادية الأخرى في أسبانيا. لذا كانت نتائج الدراسة تشير إلى أن هناك تأثير إيجابي لتطوير وزيادة نشاط القطاع السياحي على معدل النمو الاقتصادي لأسبانيا.

وأخيراً تناولت دراسة دريتساكيس (Dritsakis , 2004) تأثير السياحة على النمو الاقتصادي لليونان, حيث أشارت تلك الدراسة أن هناك علاقة قوية وإيجابية بين عائدات السياحة الدولية في اليونان والنمو الاقتصادي. كما أشارت الدراسة إلى أهمية تطوير القطاع السياحي ليصبح أكثر منافسة في الأسواق العالمية السياحية.

الاستثمار في القطاع السياحي:

ولتكوين فكرة عامة عن الاستثمارات في القطاع السياحي ونسبة حجمها من تكوين رأس المال، فإن الرسم البياني التالي يوضح تطور الاستثمار في القطاع السياحي العالمي من عام ١٩٩٩م وتوقعات نموه حتى عام ٢٠١٢م ونسبة هذا الاستثمار من تكوين رأس المال العالمي.

شكل رقم (٢)

الاستثمارات بمليارات الدولار

بأسعار سنة (١٩٩٠)

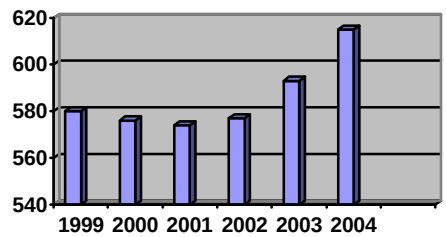

شكل رقم (٣)

نسبة الاستثمار السياحي في

إجمالي تكوين رأس المال

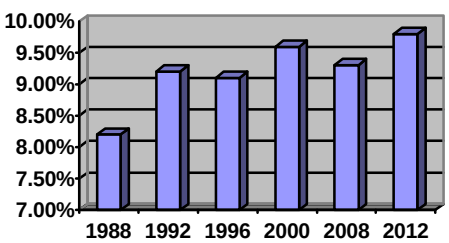

المصدر: WTTC, 2003

يتضح من الشكل رقم (٢), أن هناك تزايداً ملحوظاً في معدل حجم الاستثمارات في القطاع السياحي العالمي خصوصاً مع حلول عام ٢٠٠٢م. حيث يتبين من الشكل ارتفاع معدل هذه الاستثمارات بحوالي ٦,٢٧٪ خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠٠٤م), حيث قدرت

حجم الاستثمارات في القطاع السياحي العالمي من ٥٧٤ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى ٦١٠ مليار دولار عام ٢٠٠٤م.

كما يتضح من الشكل رقم (٣)، أن نسبة الاستثمارات السياحية في تكوين رأس المال في العالم ارتفعت من ٨,٢٪ إلى ٩,٢٪ خلال أربع سنوات فقط (من سنة ١٩٨٨ إلى سنة ١٩٩٢). كما وصلت في سنة ٢٠٠٠م إلى ٩,٥٪ من إجمالي تكوين رأس المال ويتوقع أن تناهز نسبة ١٠٪ بعد عشر سنوات. إن هذه الإحصائيات تدل على الاهتمام العالمي بالاستثمار السياحي بشكل متزايد نظرا لأهمية هذا القطاع وتأثيره المباشر على قطاعات التنمية الاقتصادية.

ونلقي نظرة في هذا الجزء على الاستثمار السياحي في العالم، وفي الدول العربية، وفي المملكة العربية السعودية كما يلي:

الاستثمار السياحي العالمي

هناك العديد من المنظمات والجهات العالمية التي تقوم بنشر إحصاءات ومقارنات بين الدول المختلفة في مجال السياحة. ومن أهم هذه الجهات المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC) والذي يشير تقريره (Travel and Tourism- A World of Opportunities) عن سنة ٢٠٠٣م إلى إحصاءات هامة عن الاستثمارات العالمية في القطاع السياحي حسب الدول وتوقعات النمو للاستثمارات في هذا القطاع. ويشير الجدول (٧)، بأن الولايات المتحدة تتصدر وبفارق كبير كافة الدول في حجم الاستثمار السياحي حيث وصل هذا الحجم في سنة ٢٠٠٣م إلى أكثر من ٢٠٤ مليار دولار وهو ما يزيد بأربعة أضعاف تقريبا عن الصين واليابان. أما نسبة ذلك الاستثمار إلى تكوين رأس المال فإن المناطق التي تعتمد على السياحة كمصدر للإيرادات بشكل رئيسي تتفوق فيها مثل هذه النسب. فمثلا تتصدر أروبا (البحر الكاريبي) ومكاو (بحر الصين) المناطق حيث يبلغ الاستثمار السياحي نسبة ٧٧٪ من إجمالي الاستثمارات

فيهما. وهناك أماكن في العالم تصل هذه النسبة فيها إلى ٦٦٪ مثل جزر ألبهاماز و ٥٣٪ مثل جزيرة فيرجن آيلندز البريطانية (WTTC, 2003).

وهناك العديد من البلدان التي تسعى لزيادة استثماراتها السياحية بسرعة كبيرة بغرض المنافسة على جذب السياح والحصول على حصة أكبر من السوق السياحي العالمي. ويظهر جدول رقم (٨) أكبر عشر دول في سرعة نمو الاستثمارات السياحية في عام ٢٠٠٣م. ومن أهم هذه الدول: تركيا التي وصل نسبة نمو الاستثمار السياحي فيها عام ٢٠٠٣م إلى ١٨٪، وتليها مكاو, وماليزيا، وكولومبيا, وهونج كونج. أما جدول رقم (٩), فيوضح أكبر النسب المتوقعة للاستثمارات السياحية خلال السنوات العشر القادمة. حيث يتوقع أن تصل نسبة نمو الاستثمارات في القطاع السياحي خلال العشر سنوات القادمة للمكسيك ١٠,٥٪ تليها تركيا, وفنلندا والصين على التوالي.

جدول (٧)

حجم الاستثمارات في القطاع السياحي العالمي لعام ٢٠٠٣م

الدولة	حجم الاستثمار (ملايين الدولارات)
الولايات المتحدة	204,874
الصين	55,831
اليابان	44,259
ألمانيا	36,509
أسبانيا	27,741
المملكة المتحدة	27,219
فرنسا	26,652
إيطاليا	22,056
المكسيك	16,583
أستراليا	13,900

المصدر: WTTC, 2003

جدول رقم (٨)

نسبة النمو الحقيقي للاستثمارات العالمية في السياحة، ٢٠٠٣م

الدولة	نسبة النمو٪
تركيا	18
مكاو	15.1
ماليزيا	11.7
كولومبيا	11.6
هونج كونج	11
إندونيسيا	10.9
الصين	10.5
مدغشقر	10.1
الأرجنتين	10
بلغاريا	9.7

جدول رقم (٩)

النسبة السنوية المتوقعة من الاستثمارات العالمية في السياحة

خلال الفترة ٢٠٠٤- ٢٠١٤م

الدولة	نسبة النمو٪
المكسيك	10.5
تركيا	8.5
فنلندا	8
الصين	8
الأرجنتين	7.7
ماليزيا	7.6
الهند	7.5
سنغافورة	7.4
تايوان	6.9
هونج كونج	6.8

المصدر: WTTC, 2003

الاستثمار السياحي في الدول العربية

تعد دول الخليج من أكثر الدول العربية استثمارا في القطاع السياحي، وهي في معظمها استثمارات في المجمعات التجارية الضخمة التي تضم المشاريع السكنية السياحية (الفنادق والوحدات السكنية المفروشة), وأبرز المحلات والأسماء العالمية كسلاسل المطاعم التي تقدم الوجبات السريعة, وفي مدن الترفيه والحدائق والمنتزهات المتطورة. ويتبادر إلى الذهن مدينة دبي كمركز سياحي وترفيهي بارز بين المدن المختلفة لدول الخليج فهي ذات نشاط ملحوظ في تنظيم المهرجانات والفعاليات المختلفة وما تضمه من مراكز وتجهيزات سياحية وترفيهية. كما ازدهر الاستثمار السياحي في البحرين من خلال رؤوس الأموال الخليجية المشتركة, وخاصة بعد إنشاء جسر الملك فهد الذي سهل الوصول إليها برا (اتحاد الغرف التجارية الصناعية العربية, ٢٠٠٢م).

أما في الدول السياحية العربية الأخرى، فقد قدرت هيئة الاستثمار المصرية الاستثمارات السياحية في مصر لسنة ٢٠٠٠م بما يزيد على ٢٨ مليار جنيه مصري. كما تتميز دول عربية أخرى مثل لبنان وتونس والمغرب بأنشطة سياحية متطورة ومقومات سياحية جذبت العديد من الاستثمارات العربية وبعض الاستثمارات الأوروبية (الناجم, ٢٠٠٤)

الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية

يتضح مما سبق بأن القطاع السياحي أصبح يلعب دوراً هاماً في اقتصاديات العديد من المناطق والدول, فقد أصبح جلياً ومن خلال إحصائيات المجلس العالمي للسفر والسياحة, وكما يوضح الجدول رقم (١٠), بأن نسبة مساهمة قطاع السياحة في إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٠٤م بلغت ما متوسطه حوالي ١٥٪ في مناطق مثل منطقة الكاريبي وشمال أفريقيا. كما أن مساهمة القطاع السياحي في أجمالي الناتج المحلي للمملكة العربية السعودية لعام ٢٠٠٤م بلغت ٨,٤٪, علماً بأن متوسط مساهمة القطاع السياحي في أجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي بلغت ١٠,٤٪ خلال نفس الفترة.

كما أن نسبة مساهمة القطاع السياحي السعودي في أجمالي الناتج المحلي قد تجاوزت متوسط مساهمة هذا القطاع في كلً من دول الشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية, وجنوب آسيا. مما يؤكد على أن أنشطة القطاع السياحي أصبحت تلعب دوراً رئيسياً وحيوياً في الاقتصاد السعودي، علماً بأن هذا القطاع مازال يعتبر حديثاً ولديه إمكانيات ومؤهلات مستقبلية ليصبح أكثر فعالية ومشاركة ومساهمة في أنشطة الاقتصاد المختلفة.

جدول رقم (١٠)

متوسط مساهمة قطاع السياحة في إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٠٤م

المنطقة	مساهمة قطاع السياحة (٪)
الكاريبي	14.8
شمال أفريقيا	13.2
الاتحاد الأوروبي	11.5
شمال أمريكا	10.7
شمال شرق آسيا	9.3
الشرق الأوسط	9
جنوب شرق آسيا	7.4
أمريكا اللاتينية	7.3
جنوب آسيا	5
دول العالم	**10.4**
السعودية	**8.4**

المصدر : (WTTC, 2004)

جدول رقم (١١)

متوسط نسبة استثمارات القطاع السياحي من إجمالي الاستثمارات لعام ٢٠٠٤م

المنطقة	نسبة استثمارات القطاع السياحي (٪)
الكاريبي	21.7
شمال أفريقيا	14.2
الشرق الأوسط	11.8
شمال أمريكا	10.4
جنوب شرق آسيا	10.4
الاتحاد الأوروبي	9.5
أمريكا اللاتينية	9.4
جنوب آسيا	7.4
شمال شرق آسيا	7.2
دول العالم	**9.4**
السعودية	**8.7**

المصدر : (WTTC, 2004)

كما يشير جدول رقم (١١), بأن نسبة استثمار قطاع السياحة إلى أجمالي الاستثمارات في المملكة العربية السعودية بلغت نسبة ٨,٧٪ في عام ٢٠٠٤م, وهو ما يقارب متوسط النسبة العالمية ويتجاوز بذلك متوسط نسبة استثمارات منطقة شمال شرق آسيا وجنوب آسيا في القطاع السياحي, مما يدل على أن قطاع السياحة في المملكة لديه قدرة وطاقة استيعابية لمزيد من الاستثمارات لما تمتلكه المملكة العربية السعودية من إمكانيات سياحية في العديد من المجالات وتحديداً في مجال قضاء الأجازات للسياح المحليين ومجال السياحة الدينية للسياح المحليين والدوليين. وهذا مما يتطلب المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع.

لذا تتوقع الهيئة العليا للسياحة أن يصل احتياج قطاع السياحة في المملكة إلى استثمارات ضخمة خلال العشرين سنة القادمة. حيث يمثل القطاع الخاص محور عملية تنمية السياحة في المملكة، وذلك لما يتمتع به من كفاءة إدارية وخبرات استثمارية وقدرة تنافسية عالية ومرونة في العمل تمكنه من تقديم الخدمات التي يطلبها سوق السياحة بمستوى عالي وأسعار تنافسية.

وعلى الرغم من حداثة النشاط السياحي في المملكة - إذا استثنينا السياحة الدينية- فإن الوضع التنافسي للمملكة يمكن أن يصنف على أنه متوسط. فقد قام مجلس السفر والسياحة العالمي بتصميم سبع مؤشرات تنافسية وهي (١) مؤشر الأسعار ويشمل الفنادق والمعيشة، و(٢) الموارد البشرية وتشمل التعليم، و(٣) البنية التحتية وتشمل الطرق والصرف الصحي ومياه الشرب، و(٤) مؤشر البيئة ويشمل الازدحام السكاني والتلوث والمشاركة في الاتفاقات البيئية، و(٥) مستوى التقنية ويشمل الانترنت والاتصالات، و(٦) مؤشر درجة الانفتاح ويشمل سهولة التأشيرات والانفتاح التجاري والسياحي ومستوى الضرائب والتجارة الدولية، و(٧) المؤشر الاجتماعي ويشمل التطور الاجتماعي واستخدام الكمبيوتر والصحافة. وقد عقدت مقارنة بين الدول في هذه المؤشرات التنافسية لعام ٢٠٠٢م وسجلت مؤشرات التنافس في المملكة في كل من السعر والموارد البشرية والتقنية والمؤشر الاجتماعي درجة متوسطة، ومؤشرا البيئة والانفتاح أقل من المتوسط، وسجل مؤشر التنافس في البنية التحتية درجة أعلى من المتوسط. كما بينت إحصائيات هذا المجلس نفسه أن المملكة تتصدر دول العالم في النمو المتوقع للسياحة الخارجية لعام ٢٠٠٣م، حيث بلغت توقعات النمو الحقيقي ١٥,٤٪ (WTTC, 2004).

وعلى الرغم من الاستثمارات الكبيرة في القطاع السياحي في المملكة من جانب الحكومة ومن جانب القطاع الخاص في المملكة، إلا أننا نجد في المقابل أن

الاستثمارات السعودية في القطاع السياحي خارج المملكة بلغت أكثر من ثلاثين مليار ريال سعودي، كما بلغ حجم إنفاق السائح السعودي في الخارج حوالي خمسة وعشرون مليار ريال سنويا (الغامدي,٢٠٠٢م). وهذا ما يستلزم نظرة فاحصة إلى مقومات الاستثمار في المملكة في مقابل المعوقات التي تواجه المستثمرين الوطنيين والأجانب، وهذا ما ستتناوله الأجزاء الاخيره من الدراسة.

الآثار الاقتصادية للقطاع السياحي

أصبح القطاع السياحي يمثل محدداً رئيسياً في العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حداً سواء نتيجة لتطور هذا القطاع وزيادة الطلب على خدماته خلال الفترة الماضية, وما يحققه من عوائد اقتصادية على أنشطة الاقتصاد المختلفة. حيث أصبحت مساهمة القطاع السياحي في أجمالي الناتج المحلي وحسب إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر تصل إلى ١٠,٤ على المستوى العالمي في عام ٢٠٠٤م وبذلك يصبح قطاع السياحة كأحد القطاعات الخدمية الهامة في تنشيط اقتصاديات الدول .

إن رفع مساهمة قيمة القطاع السياحي في اقتصاديات الدول يساعد على زيادة الفرص الوظيفية، و زيادة معدل الاستثمارات الرأسمالية، وتحسين ميزان المدفوعات، والحصول على النقد الأجنبي، وإحداث تنمية جغرافية (إقليمية) وخصوصاً في المناطق والأقاليم التي تحتوي على مواقع جذب للسياح.

كما أن للقطاع السياحي تأثيراً مباشراً وغير مباشر, يتم عن طريق إنفاق السياح المحليين والدوليين, حيث يتم الأثر المباشر لإنفاق السياح من خلال الإنفاق على الفنادق، والمطاعم والنقل والمتاحف وبائعي التجزئة بينما يمثل الأثر غير المباشر لإنفاق السياح من خلال التأثير على الدخل والتوظيف (الهيئة العليا للسياحة, البرنامج الاقتصادي, ٢٠٠١م). ويوضح شكل رقم (٤) الآثار المباشرة وغير المباشرة لإنفاق السياح وكذلك أنواع

المستفيدون النهائيون. حيث يوضح ذلك الشكل أن هناك ثلاث جولات لهذه الآثار الاقتصادية وهي كالتالي (المرجع السابق):

١. الإنفاق الأول المباشر على السكن والأكل والترفيه والجولات السياحية.
٢. الإنفاق الثانوي غير المباشر عبر مضاعفات السياحة: الأجور والرواتب والمكافآت والعمولات وغيرها.
٣. المستفيدون النهائيون: المهندسون ورجال الأعمال، أصحاب الأعمال الصغيرة، مختلف قطاعات الاقتصاد (أصحاب المهن المختلفة، الموظفين في القطاعين العام والخاص، الحرفيون، ونطاقاً واسعاً من الأنشطة الاقتصادية).

وبذلك يتضح قوة التأثير المباشر للقطاع السياحي على نفس القطاع والتأثير غير المباشر على القطاعات الاقتصادية الأخرى.

كما أشارت الهيئة العليا للسياحة في مسحها للسياحة المحلية (٢٠٠٣م), أن مصروفات السياحة المحلية بلغت حوالي ٤١ مليار ريال سعودي خلال العام ٢٠٠٣م، كما قدرت أيضاً نفقات السياح الدوليين بحوالي ١٢,٦ مليار ريال سعودي. عليه فان القيمة المضافة للاقتصاد السعودي من النفقات للسياح المحليين قد قدرت بحوالي ٢٥ مليار ريال سعودي, بينما بلغت القيمة المضافة لنفقات السياح الدوليين بحوالي ٥,٩ مليار ريال سعودي . وبذلك تبلغ القيمة المضافة ٣٠,٩ مليار ريال (من إجمالي الإنفاق للسياح ٥٣,٤ مليار ريال سعودي). وحيث أن الناتج المحلي الإجمالي قد تم تقديره بحوالي ٧٩٤ مليار ريال سعودي في عام ٢٠٠٣م، لذا القطاع السياحي يسهم بنسبة ٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في العام ٢٠٠٣م (راجع جدول رقم ١٢ وشكل رقم ٥).

شكل رقم (٤)

الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لأنفاق السياح

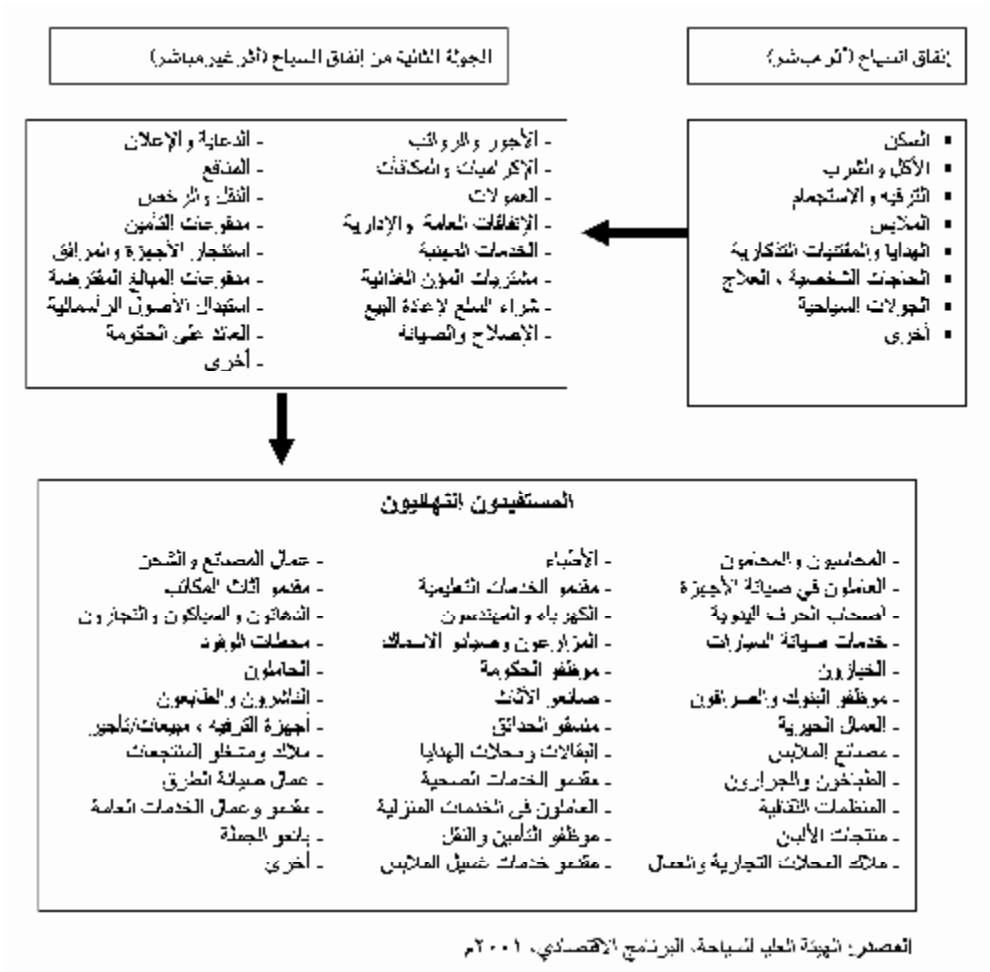

المصدر: الهيئة العليا للسياحة، البرنامج الاقتصادي، ٢٠٠١م

كما أن هناك دراسات توقعت أن يرتفع حجم العائد من نظام العمرة للعام الحالي (٢٠٠٥م) بنحو ٨ مليار ريال عبر ثلاثة ملايين معتمر متوقع وصولهم إلى المشاعر المقدسة لهذا العام على أن يستفيد من هذه المبالغ الفنادق والوحدات السكنية والمطاعم وشركات النقل والأسواق التجارية. كما توقعت تلك الدراسات أيضا أن العائد من نظام العمرة في عام ٢٠١٣م سوف يرتفع إلى ١٣ مليار ريال ويتوقع أن يصل عدد

المعتمرين حينها إلى خمسة ملايين معتمر سنوياً. كما قدرت تلك الدراسات ايضاً الحد الأعلى للإيرادات لكل معتمر بنحو ٤٥٠٠ ريال والحد الأدنى ٢٥٠٠ ريال بينما متوسط الإيرادات لكل معتمر ٣٥٠٠ ريال, وبذلك يصبح العائد الاقتصادي لنظام العمرة على الناتج المحلي الإجمالي ١,٢٢٪ . كما يسهم نظام العمرة حسب تلك الدراسة في توفير عشرة آلاف فرصة عمل للمواطنين السعوديين ويتقاضون شهرياً نحو ٢٦ مليون ريال, إذ يقدر الدخل من هذا النظام بنحو خمسة مليارات ريال (مجلس الغرف التجارية الصناعية, ٢٠٠٤م).

جدول رقم (١٢)

القيمة المقدرة المضافة من السياحة حسب نوع الإنفاق، ٢٠٠٣م (القيمة بالمليار ريال)

نوع الإنفاق	السياحة المحلية			السياحة القادمة			المجموع
	الإنفاق	القيمة المضافة	القيمة المضافة (%)	الإنفاق	القيمة المضافة	القيمة المضافة (%)	
الإيواء	6.6	4.6	18.4	3	2.1	35.6	6.7
المأكولات والمشروبات	6.9	4.8	19.2	1.8	1.2	20.3	6.1
النقل	5.5	3.9	15.6	1.6	1.1	18.6	4.9
الترفيه	14.5	10.2	40.8	0.6	0.4	6.8	10.6
التسوق	4.3	0.9	3.6	5.1	1	16.9	1.9
أخرى	3	0.6	2.4	0.5	0.1	1.7	0.7
المجموع	40.8	25	100	12.6	5.9	100.0	30.9

المصدر: الهيئة العليا للسياحة , مركز ماس , ٢٠٠٤م

شكل رقم (٥)

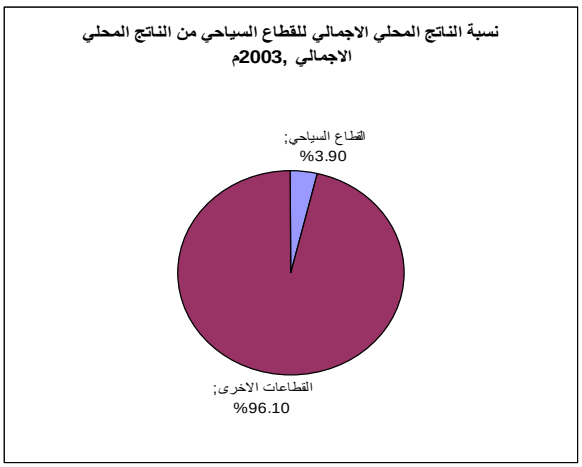

المصدر: الهيئة العليا للسياحة , مركز ماس , ٢٠٠٤م

ملامح النشاط السياحي في منطقة مكة المكرمة

تعتبر مكة المكرمة مهوى أفئدة الملايين من المسلمين في شتى أرجاء الأرض وهي مهبط الوحي وموقع المسجد الحرام المبارك وكعبته المشرفة التي هي مقصد ملايين الحجاج والمعتمرين والزائرين. لقد شاءت قدرة الله عز وجل أن يجعل الكعبة المشرفة والمسجد الحرام في مكة المكرمة والتي كانت لها الآثار والنتائج الايجابية من حيث تعمير مدينة مكة المكرمة وتطويرها. لقد كانت لهذه الصفات التي منَ الله بها على مكة المكرمة من الأسباب التي أدت إلى ازدهار وتطور منطقة مكة المكرمة (جدة، ومكة المكرمة، والطائف). كما أن مدينة مكة المكرمة أصبحت موقعاً يرغب اغلب زوار المملكة زيارته, كما أصبح هؤلاء الزوار مصدراً اقتصادياً هاماً لمنطقة مكة المكرمة نتيجة لما يقومون به من إنفاق على السلع والخدمات التي يحتاجونها أثناء زيارتهم.

لقد تزايد أعداد زوار مكة المكرمة من الحجاج مع بداية تأسيس الدولة السعودية، حيث تشير الإحصائيات كما في الشكل رقم (٦), أن أعداد الحجاج قد تزايد بشكل كبير خلال الفترة (١٩٢٥ – ٢٠٠٣م), حيث تزايد أعداد الحجاج من ٩٦ ألف حاج في عام ١٩٢٥م إلى ٤٧٩ ألف حاج في عام ١٩٧٠م, بنسبة زيادة تقدر بحوالي ٤٠٠٪. لقد أدركت الحكومة السعودية الطلب الكبير على زيارة مكة المكرمة والأعداد الكبيرة من الحجاج والمعتمرين الذين يرغبون في زيارة الأماكن المقدسة, وبهذا تم العمل على تطوير مرافق الخدمات للوصول إلى مدينة مكة المكرمة والأماكن المقدسة مما استلزم استحداث مشاريع تطويرية لمكة المكرمة من خلال خطط التنمية التي بدأتها المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٠م. ويوضح الشكل رقم (٦) زيادة أعداد الحجاج القادمين للمملكة، حيث ارتفعت نسبتهم بمقدار ٥٠٪ خلال الفترة (١٩٧٠ – ١٩٧٥م), واستمرت زيادة أعدادهم حتى وصلت إلى مليون وأربعمائة وعشرون ألف حاج في عام ٢٠٠٣م. لقد كان للاهتمام الكبير الذي أولته الدولة السعودية بهذه المنطقة ومدينة مكة المكرمة تحديداً الدور الكبير في استقبال واستيعاب هذه الأعداد الكبيرة من الحجاج والمعتمرين من داخل وخارج المملكة التي وصلت في عام ٢٠٠١م إلى حوالي ٢١ مليون زائر (سائح) وفي عام ٢٠٠٢م إلى حوالي ٦٥ مليون زائر وفي عام ٢٠٠٣م إلى حوالي ٥٥ مليون زائر على التوالي (راجع شكل رقم ٧).

شكل رقم (٦)

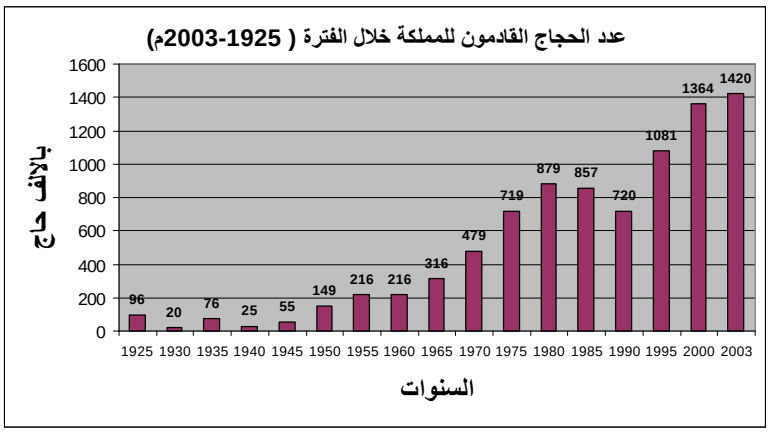

المصدر: وزارة الحج ومصلحة الإحصاءات العامة, التقرير السنوي,أعداد متفرقة.

شكل رقم (٧)

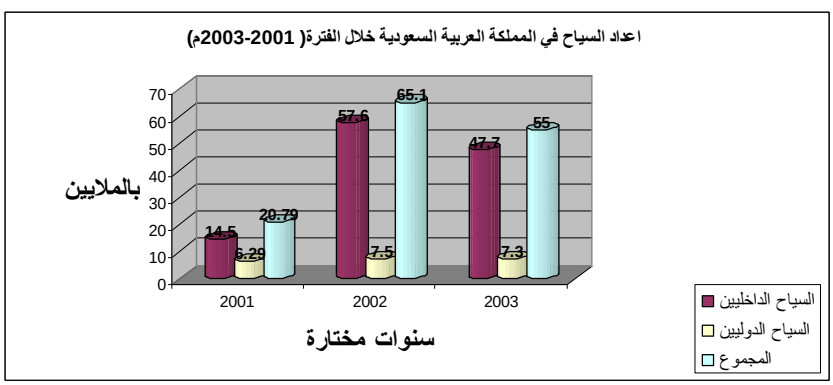

المصدر: الهيئة العليا للسياحة , مركز ماس , ٢٠٠٤م

ولقد لعب القطاع الخاص دوراً هاماً وبارزاً في مقابلة طلبات زوار مكة المكرمة من حيث توفير الخدمات التي يحتاجها السياح المحليين والدوليين, بالإضافة إلى الدولة السعودية التي قامت بتوفير العديد من مشاريع البنية الأساسية لزوار المنطقة. و كما هو معروف عن السوق السعودي وهو تطبيق آلية السوق الحر, لذلك فقد استشعر القطاع الخاص الطلب الكبير على الخدمات السياحية التي يتطلبها زوار منطقة مكة

المكرمة وتحديداً مدينة مكة المكرمة. حيث قام القطاع الخاص بإنشاء العديد من المشاريع السكنية السياحية (الفنادق والوحدات السكنية) ومشاريع خدمات المأكولات والمشروبات والنقل والتسويق ووكالات السفر السياحية التي كان لها الأثر الواضح على اقتصاد منطقة مكة المكرمة.

لقد أتضح لنا من الإحصاءات السابقة اتجاهات السياح المحليين والدوليين وحجم سوق السياحة في المملكة العربية السعودية والطاقات الكامنة التي يتمتع بها هذا السوق, والذي يمكن له الاستفادة من المقومات السياحية فيه, وأهمها زيارة الأماكن المقدسة (مكة المكرمة والمدينة المنورة) وما يصاحب ذلك من أنشطة سياحية مختلفة, تستلزم توفير العديد من المشاريع السياحية الاستثمارية المتعددة مثل المرافق السكنية السياحية، والمعارض والمؤتمرات، والمهرجانات، وخدمات الأكل والمشروبات، وكالات السفر والسياحة وخدمات المعلومات السياحية والإرشاد السياحي. لذا يمكن للقطاع الحكومي والخاص توجيه القرارات الاستثمارية المناسبة التي تلبي حاجة وطلب القطاع السياحي.

ويشير جدول رقم (١٣) بأن هناك حوالي ٦٥,١ مليون سائح في عام ٢٠٠٢م قاموا برحلات سياحية في المملكة (٥٧,٦ مليون سائح من الداخل، ٧,٥ من الخارج). شكل أنفاق هؤلاء السياح ما قيمته ٦٣,٥ مليار ريال (٥٠,٧ مليار ريال أنفاق من السياح من الداخل ، ١٢,٨ مليار ريال أنفاق السياح من الخارج). لقد كانت منطقة مكة المكرمة وتحديداً مدينة مكة المكرمة من أكثر الجهات جذباً لجميع السياح وخصوصاً السياح الدوليين.

جدول رقم (١٣)

الرحلات السياحية في المملكة لعام ٢٠٠٢م

الرحلات السياحية	عدد الرحلات السياحة	أفضل ٣ وجهات	إنفاق السياح
الداخلية	57.6 مليون	**مكة المكرمة** جدة الرياض	50.7 بليون ريال
القادمة للمملكة	7.5 مليون	مصر الكويت سوريا	12.8 بليون ريال
المجموع	65.1 مليون		63.5 بليون ريال

المصدر: الهيئة العليا للسياحة, الملف الإحصائي للسياحة ٢٠٠٢م،.

ويتضح أيضاً من إحصائيات الهيئة العليا للسياحة لعام ٢٠٠٢م, أن من بين ٤٣,٨ مليون رحلة سياحية داخلية قام بها المقيمون في المملكة خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٢م، أن هناك حوالي ٤٦٪ من الرحلات كانت وجهتها منطقة مكة المكرمة، بحيث شكلت كل من مدينتي جدة ومكة المكرمة أكثر الرحلات اجتذاباً للسياح داخل المنطقة. وبالنظر إلى شكل رقم (٨) نجد أن أكثر المدن جذباً للسياح داخل المناطق الإدارية ثمان جهات رئيسية هي على التوالي : مكة المكرمة ، وجدة ، والرياض ، والمدينة المنورة ، والطائف ، وأبها وجازان. حيث استحوذت مدينة مكة المكرمة فقط خلال تلك الفترة على ٨,٣ ملايين سائح وذلك يمثل ما نسبته حوالي ٢٣٪ من مجموع رحلات السياحة الداخلية خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٢م. علماً بأن, كما تم ذكره سابقاً, زيارة مدينة مكة المكرمة تأتي في أولوية السياح الدوليين, وتأتي في المرتبة الثالثة بالنسبة لأولويات السياح الداخلين, حيث أن السياحة الدينية شكلت ما نسبته ٢٥٪ من الرحلات الداخلية في المملكة العربية السعودية حسب الغرض من الزيارة لعام (٢٠٠٢م), كما يشير شكل رقم (٩). وهذا إشارة واضحة بان

مدينة مكة المكرمة تعتبر مصدراً أساسيا للطلب على السياحة في منطقة مكة المكرمة.

شكل رقم (٨)

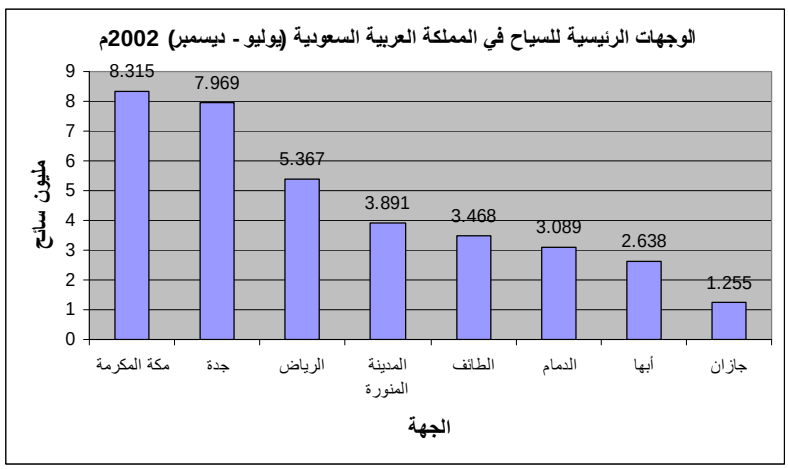

المصدر: الهيئة العليا للسياحة, الملف الإحصائي لعام ٢٠٠٢م.

شكل رقم (٩)

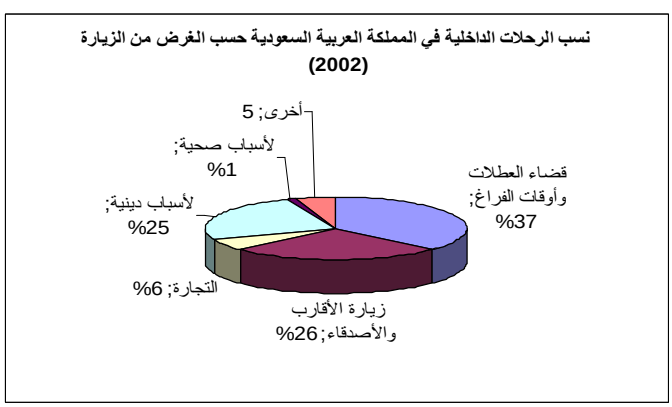

المصدر: الهيئة العليا للسياحة , الملف الإحصائي لعام ٢٠٠٢م.

لا بد الإشارة هنا إلى أن الاقتصاد السعودي يستفيد بشكل أساسي من السياح الدوليين في الحصول على النقد الأجنبي وتحديداً في شكل عوائد سفر الحجاج والمعتمرين والذين وجهتهم الرئيسية مكة المكرمة. حيث أوضح تقرير الهيئة العليا للسياحة لعام ٢٠٠٢م أن عوائد النقد الأجنبي للنشاط السياحي من الحجاج والمعتمرين متضمنةً عوائد وكالات السفر الجوية بلغت في عام ٢٠٠١م حوالي ١٤ مليار ريال توزعت بنسبة ٤٢,٣٪ من المعتمرين ، ٣٦,٦٪ من الحجاج و ٢١,١٪ من تدفقات شركات الطيران (جدول رقم ١٤) .

كما اتضح من خلال إحصائيات وزارة التجارة والهيئة العليا للسياحة, أن منطقة مكة المكرمة وتحديداً مدينة مكة المكرمة تمثل النسبة الكبرى في توزيع الفنادق حسب المناطق والدرجة, حيث أوضحت تلك الإحصائيات لعام ٢٠٠٢م , أن مكة المكرمة تحتوي على ٤٦٩ فندق (جميع الدرجات) وذلك يمثل ما نسبته ٥٩٪ من إجمالي الفنادق في جميع المناطق الإدارية للمملكة. هذه الفنادق توفر ما يقارب ٥٤ ألف غرفة للسياح الداخليين والدوليين من الإجمالي المقدر بحوالي ٨١ ألف غرفة (جدول رقم ١٥).

كما أن قطاع الوحدات السكنية المفروشة واكب التطور الملحوظ في أعداد الرحلات السياحية في المملكة. حيث يشير جدول رقم (١٦), أنه في عام ٢٠٠٣م هناك ٢٤٦٥ مجمع للوحدات السكنية تشتمل على حوالي ٥٣,٧٠٠ وحدة سكنية، يتركز منها ٢٠,٦٨٧ وحدة سكنية في مكة المكرمة وهذا ما يمثل نسبة ٣٨,٥٪ من حصة مجموع الوحدات السكنية في السوق السعودي .

أيضاً يلعب قطاع وكالات السفر والسياحة دوراً هاماً في تشغيل القطاع السياحي في المملكة. حيث يتطلب تطوير القطاع السياحي زيادة في مستوى وأداء وكالات السفر والسياحة. لقد بلغت تلك الوكالات عام ٢٠٠٣م في السوق السعودي ما مجموعه ١٠٩٧ وكالة. ونظراً لأهمية منطقة مكة المكرمة في جذب السياح فقد بلغ عدد وكالات

السفر والسياحة ٣٩٠ وكالة وهذا يمثل ما نسبته ٣٥,٥٪ من عدد الوكالات في المملكة (جدول رقم ١٧).

كما تسعى الشركات والمؤسسات العاملة في خدمات العمرة إلى استكشاف أسواق جديدة لزيادة المعتمرين في ضوء نظام العمرة الجديد والنتائج المرضية التي حققها تطبيق ذلك النظام والطلب الكبير على خدمات تلك الشركات والمؤسسات. ووفقاً لإحصائيات وزارة الحج, بلغ عدد تأشيرات العمرة في عام ٢٠٠٣م حوالي ٢,٥٤٠,٠٠٠ تاشيرة بينما بلغ عدد تأشيرات العمرة في عام ٢٠٠٢م حوالي ١,٦٧٠,٠٠٠ تأشيرة مما يعني أن هناك زيادة في نسبة المعتمرين تصل إلى أكثر من ٥٠٪ .

كما أن منطقة مكة المكرمة أيضاً يتركز فيها ما يقارب ٥٠٪ من عدد المطاعم في جميع مناطق المملكة. وهذا بحد ذاته مؤشر اقتصادي هام على حجم الطلب على خدمات المطاعم والذي بدوره يشير إلى أن هناك أعداد كبيرة من الزيارات للمنطقة (السياح) يحتاجون إلى خدمات المأكولات والمشروبات والتي كانت ضمن صناعة المطاعم التي تعتبر رافداً من روافد الخدمات السياحية (جدول رقم ١٨).

بناء على ما ورد أعلاه، يتضح جلياً بأن مدينة مكة المكرمة تتمتع بنشاط سياحي ملحوظ على مدار العام وذلك يعود لرغبة أغلب السياح في زيارتها وزيارة المكان المقدس فيها (المسجد الحرام) والذي يعود على هذه المدينة بعوائد اقتصادية عديدة. حيث قدرت مصروفات السياح المحليين في عام ٢٠٠٣م ما قيمته حوالي ٤١ مليار ريال. كما بلغت نسبة المصروفات في منطقة مكة المكرمة ٤٠٪ (١٦,٥ مليار ريال) (انظر جدول رقم ١٩).

جدول رقم (١٤)

عوائد النقد الأجنبي من النشاطات السياحية للمملكة لعام ١٤٢١هـ

المصدر	حجم العائد	٪
الحجاج	5.070	36.56
المعتمرين	5.876	42.31
تدفقات شركات الطيران	2.930	21.13
المجموع	13.865	100

المصدر: الهيئة العليا للسياحة, حوافز الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية: ٢٠٠٢م. مرجع سابق

جدول رقم (١٥)

توزيع الفنادق حسب المناطق والدرجة، ٢٠٠٢م

اسم المنطقة	فنادق الدرجة الممتازة	فنادق الدرجة الأولى	فنادق الدرجة الثانية	فنادق الدرجة الثالثة	الفنادق الغير مصنفة	مجموع الفنادق	النسبة المئوية (٪) للفنادق	مجموع الغرف
مكة المكرمة	23	70	214	162	0	469	59	53,902
الرياض	7	20	26	17	3	73	9	7,261
المنطقة الشرقية	6	12	30	23	0	71	9	5,067
المدينة المنورة	9	21	17	7	2	56	7	9,662
عسير	2	4	23	5	1	35	4	1,764
تبوك	0	1	11	8	4	24	3	898
الحدود الشمالية	0	1	8	6	5	20	3	559
نجران	0	1	3	8	0	12	2	420
جيزان	0	2	5	3	0	10	1	472
القصيم	0	5	2	1	2	10	1	560
الجوف	0	1	3	3	0	7	1	197
الباحة	0	3	1	2	0	6	1	265
حائل	0	1	2	0	0	3	0	170
المجموع	47	142	345	245	17	796	100	81,197

المصدر: الهيئة العليا للسياحة , مركز ماس, ٢٠٠٤م

جدول رقم (١٦)

توزيع الوحدات السكنية المفروشة حسب المناطق، ٢٠٠٣م

اسم المنطقة	مجموع البنايات للوحدات السكنية	مجموع الوحدات السكنية	النسبة المئوية (٪) للوحدات السكنية من حصة السوق
مكة المكرمة	994	20,687	38.5
المدينة المنورة	364	13,119	24.4
الرياض	367	7,160	13.3
المنطقة الشرقية	225	4,722	8.8
عسير	195	2,841	5.3
الباحة	81	1,738	3.2
القصيم	102	1,681	3.1
حائل	63	739	1.4
نجران	48	610	1.1
تبوك	10	303	0.6
الجوف	8	100	0.2
المجموع	2457	53,700	100

المصدر: الهيئة العليا للسياحة , مركز ماس , ٢٠٠٤م

جدول رقم (١٧)

توزيع وكالات السفر والسياحة المرخصة حسب المناطق، ٢٠٠٣م

اسم المنطقة	وكالات السفر	النسبة المئوية للعرض (٪)
مكة المكرمة	**390**	**35.50%**
الرياض	352	32.1
المنطقة الشرقية	208	18.9
المدينة المنورة	35	3.2
عسير	34	3.2
الحدود الشمالية	15	1.4
نجران	13	1.2
القصيم	13	1.2
تبوك	12	0.1
حائل	9	0.8
جازان	9	0.8
الجوف	6	0.5
الباحة	1	0.1
المجموع	1097	100%

المصدر: الهيئة العليا للسياحة , مركز ماس , ٢٠٠٤م

جدول رقم (١٨)

المطاعم في المملكة لعام ٢٠٠٢م

المناطق	العدد	٪
مكة المكرمة	2481	46.4
الشرقية	889	16.6
الرياض	562	10.5
المدينة المنورة	498	9.3
المناطق الأخرى	915	17.1
المجموع	5345	100

المصدر: الهيئة العليا للسياحة , حوافز الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية , ٢٠٠٢م.

مرجع سابق.

جدول رقم (١٩)

إنفاق السياح المحليين حسب وجهة الزيارة ونوع الإنفاق، ٢٠٠٣م

(القيمة بالمليون ريال سعودي)

المنطقة	الإيواء	المأكولات والمشروبات	النقل	التسوق	الترفيه	أخرى	الإجمالي	النسبة (٪)
الباحة	75	182	54	165	110	61	648	2
الجوف	3	27	15	13	7	13	79	0
المدينة المنورة	664	577	256	712	271	211	2,691	6
القصيم	55	119	80	174	67	23	518	1
الرياض	786	1,054	1,079	3,265	749	749	7,691	19
عسير	539	634	375	668	430	135	2,781	7
المنطقة الشرقية	648	698	552	999	587	142	3,627	9
حائل	25	85	59	136	56	29	390	1
جازان	69	229	171	269	101	29	867	2

تابع جدول رقم (١٩)

المنطقة	الإيواء	المأكولات والمشروبات	النقل	التسوق	الترفيه	أخرى	الإجمالي	النسبة (٪)
مكة المكرمة	3,172	2,905	2,240	5,493	1,807	881	16,498	40
نجران	39	38	40	57	28	5	206	0
الحدود الشمالية	17	32	20	61	24	39	192	0
تبوك	80	146	102	146	83	63	621	1
غير محدد	378	223	448	2,310	0	641	3,999	10
الإجمالي	6550	6949	5491	14468	4320	3021	40808	100

المصدر: الهيئة العليا للسياحة ,مركز ماس, ٢٠٠٤م

مقومات الاستثمار السياحي في المملكة

كما تم الإشارة إليه سابقاً، يلعب الاستثمار عموما والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة دورا محوريا في توفير التمويل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبما أن القطاع السياحي أحد القطاعات التي تحتاج إلى استثمارات محلية وأجنبية مباشرة للنهوض بالبنية الأساسية للقطاع وتوفير المتطلبات المختلفة التي يحتاجها القطاع السياحي , فإن هناك العديد من المقومات التي تساعد القطاعات الاقتصادية السعودية وتحديداً القطاع السياحي في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة ومنها ما يلي:

١. التزام المملكة بمنهج اقتصاد السوق, وتشجيع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي, وتهيئة كل ما من شانه تعزيز المنافسة في أسواقها الداخلية. ونلاحظ في هذا الخصوص أن المملكة ظلت وما تزال تلتزم التزاما تاما بصياغة وتنفيذ سياستها الاقتصادية وفقا لمبادئ السوق الحر، كما تؤكد استراتيجيات خطط التنمية المتعاقبة على ضرورة إتباع هذا المنهج لتوفير أفضل الظروف لتنمية واستقطاب الاستثمار وتوظيفه بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢. تتمتع المملكة بالاستقرار السياسي منذ توحيدها في عام ١٩٣٢م، وقد انعكس هذا الاستقرار في ناحية منه في المحافظة على حقوق المستثمرين الأجانب حيث لم يعرف تاريخ المملكة الطويل في ميدان الاستثمار الأجنبي أي إجراءات تتعلق بالمصادرة أو التأميم أو نزع ملكية الاستثمارات الأجنبية أو المحلية إلا للصالح العام وبمقابل تعويض مجزي على أساس القيمة السوقية.

٣. كما يمثل الاستقرار الاقتصادي في الدول المضيفة ركيزة أساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية وذلك لان دافع الربحية الذي يحدد إلى درجة كبيرة أماكن توطين هذه الاستثمارات يتأثر مباشرة بالاستقرار الاقتصادي في الدول المستقبلة للاستثمارات. ونلاحظ هنا جاذبية الاقتصاد السعودي للاستثمارات الأجنبية من حيث انخفاض معدلات التضخم ومحافظة العملة الوطنية على استقرار سعر صرفها من عام لآخر, مما يؤدي إلى تحييد أي آثار سلبية على المستثمرين الأجانب قد تنجم من تذبذب سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية. كما شهد الحساب الجاري في النصف الثاني من العقد الماضي تحسنا كبيرا يعضد ، مع التحسن في الموازنة العامة، من الاستقرار الاقتصادي في البلاد.

٤. يعتبر حجم الاقتصاد في الدولة المضيفة وحجم السوق فيها أيضا من المؤثرات الهامة في توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو دول بعينها. ومرة أخرى نلاحظ أن المملكة تتمتع بجاذبية كبيرة للاستثمارات الأجنبية حيث تحظي بأكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط – بعد تركيا – إذ بلغ إجمالي الناتج المحلي فيها حوالي ٧٩٤ مليار ريال في عام ٢٠٠٣م، وهو ما يعادل حوالي ربع الناتج الإجمالي لكل الدول العربية مجتمعة وأكثر من ٥٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي.

٥. تتمتع المملكة بموقع استراتيجي متميز حيث تقع على ملتقى الطرق التجارية بين الشرق والغرب ولها منافذ بحرية على الخليج العربي تطل منها على آسيا والشرق

الأقصى وأخرى على البحر الأحمر تمكنها من النفاذ إلى أسواق أوربا وأفريقيا بسهولة ويسر.

٦. توجد بالمملكة شبكة واسعة من مكونات البنية التحتية من مطارات وطرق مرصوفة ومحطات لتوليد الكهرباء وتحلية المياه، بالإضافة إلى قطاع مصرفي متطور. وينتظر أن تؤدي جهود المملكة الحالية لتوسيع وإعادة تأهيل مكونات البنية التحتية والمرافق الخدمية إلى رفع درجة تنافسية المملكة إلى مستويات أعلى.

٧. تتمتع المملكة كذلك بوفرة في الموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط، كما تحظى باحتياطيات كبيرة من الغاز، الأمر الذي يجعل المملكة من بين أرخص مصادر الطاقة الحفرية في العالم. وبما أن تكلفة الطاقة تشكل عادة جزءا غير يسير من إجمالي تكاليف الإنتاج مما يجعلها من بين العوامل الهامة التي تؤثر على قرارات المستثمرين، نجد على هذا الأساس أن المملكة توفر بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات بكافة أنواعها.

٨. تطور النظام المصرفي في المملكة والذي يعد من أفضل الأنظمة المصرفية في المنطقة ويتمتع أيضا بمستوى تقني وإداري على مستوى عالي من الكفاءة. كما أن المملكة لديها قدرات تمويلية تسمح بالحصول على رؤوس الأموال المطلوبة لإقامة المشاريع الصناعية والتجارية.

٩. تواجد الحرمين الشريفين (في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة) على ارض المملكة ورغبة جميع مسلمي العالم لزيارتها على مدار العام يشكل قطاع حيوي للسياحة الدينية حيث تشير الإحصائيات أن غالبية السياح الدوليين القادمين للمملكة يأتون لغرض الحج والعمرة.

كل هذه المقومات التي يتمتع بها الاقتصاد السعودي تشكل دعائم مهمة في سعي الدولة لجذب المزيد من الاستثمارات (المحلية والأجنبية المباشرة)، كما ساهمت التشريعات التي سنتها المملكة مؤخرا لتشجيع الاستثمار الأجنبي في توفير الإطار

المؤسسي والقانوني لتنظيم وتحفيز وحماية الاستثمارات الأجنبية في البلاد. أضافت المملكة بذلك حلقة هامة في إطار جهودها الرامية للإصلاح الاقتصادي بتوفير البيئة الملائمة للاستفادة من مميزاتها المختلفة وتعبئة مواردها المتعددة واستغلالها.

عليه فإن المقومات والميزات التنافسية التي تزيد من جاذبية الاستثمار في قطاع السياحة في المملكة أدت إلى فتح الباب أمام مجالات عديدة للنشاطات السياحية الأولية مثل الإقامة والسكن والمعارض والمؤتمرات ووكالات السياحة وخدمات التموين والمطاعم, بالإضافة للنشاطات المساعدة مثل تجارة التجزئة والحدائق والمنتجعات والخدمات المصرفية والاتصالات, والخدمات الصحية والطبية.

معوقات الاستثمار في القطاع السياحي

في مقابل المقومات السابقة، هناك العديد من المعوقات أمام الاستثمار السياحي في المملكة. ولأهمية الموضوع فقد سبق دراسة معوقات الاستثمار من قبل عدة جهات مختصة مثل الهيئة العليا للسياحة, ومجلس الغرف التجارية والصناعية. وسنعتمد في هذا الجزء من الدراسة على أوراق عمل سابقة قامت بها تلك الجهات، إضافة إلى الجهود الجادة والمكثفة التي قامت بها الهيئة العامة للاستثمار والتي منها دراسة المعوقات الإدارية للاستثمار في المملكة والعديد من التقارير والمسوحات التي أولت معوقات الاستثمار بالبحث والدراسة.

على الرغم من اختصاص الاستثمار في القطاع السياحة بمعوقات تختص بسوق السياحة في المملكة إلا أنها تواجه تقريباً المعوقات نفسها التي يواجهها الاستثمار بشكل عام. ولغرض التوضيح قسمت تلك المعوقات إلى ثلاثة أقسام بحسب مصدرها أو منشئها. حيث يضم القسم الأول المعوقات التي تنشأ عن الأنظمة والإجراءات النظامية المطلوبة لتسجيل وترخيص ومباشرة العمل، والتي في معظمها تؤثر على مناخ الاستثمار بشكل عام، بينما يتضمن القسم الثاني المعوقات التي تؤثر على سوق

السياحة، أما القسم الثالث فيتناول المعوقات الثقافية والاجتماعية والأحداث العالمية (الهيئة العليا للسياحة, ٢٠٠٢م, محمد والهجهوج, ٢٠٠٣م, والهجهوج ٢٠٠٣م).

معوقات إدارية وتنظيمية: تضم هذه المعوقات ما يسمى بالبيئة النظامية والإجرائية في البلد المضيف ومقدار ما تساهم به في التقليل من عوامل الجذب السياحي. وسيتم الإشارة هنا إلى أهم هذه العوامل وهي:

أ. قصور بعض الأنظمة المتعلقة بالسياحة: وذلك نتيجة لحداثة هذا النشاط في المملكة. ويؤدي قصور الأنظمة والإجراءات المتعلقة بالخدمات السياحية مثل تنظيم المعارض والمؤتمرات وعدم وجود الرقابة الكافية على الخدمات التي تقدمها النشاطات السياحية المختلفة إلى فقدان العديد من الفرص التي يمكن استثمارها بتحسين البيئة النظامية والإجرائية.

ب. العوائق الإدارية: هي تلك القيود البيروقراطية التي يواجهها المستثمرون بدرجة أو بأخرى في كل معاملة حكومية وينتج عنها شكاوى المتعاملين من القطاع الخاص مع الجهات الحكومية. وقد تظهر هذه القيود بسيطة وغير مهمة، ولكنها على صغرها تستهلك وقتا وموارد كان من الممكن أن تكرس لأغراض أكثر فائدة وإنتاجية، مما يكلف الكثير من الأموال لكل من المستثمر والاقتصاد الوطني ويخلق بيئة طاردة للاستثمار في القطاع السياحي ويؤدي إلى صعوبة توطين الاستثمارات السياحية فضلاً عن جذب الاستثمارات الأجنبية. كما قد يتسبب كل ذلك في تعطيل مشاريع استثمارية ناجحة أو إحباط مشاريع ترفيهية إبداعية نتيجة لعدم معرفة الموظف المسبقة بها أو عدم ورودها في تصنيف الجهات الحكومية.

ج. عدم تفعيل نظام تملك الأجانب للأراضي: فقد صدر نظام يسمح للأجانب بتملك العقارات اللازمة لإقامة مشروعاتهم الاستثمارية ولسكن العاملين بها، أو تمليكها وتطويرها كاستثمار عقاري أو سياحي، ولكن هذا النظام لم يُفعل

حتى الآن ولا يوجد إقبال على شراء الأراضي أو العقارات من قبل الأجانب. كما أن هناك عدم وضوح لإجراءات تنفيذ هذا النظام حتى بالنسبة لموظفي الدولة المختصين بهذا الأمر. فخلافاً لما كان متوقعاً، فشل هذا النظام في تحريك الاستثمارات في مجال العقارات أو السياحة ولم يؤدي إلى حدوث الانتعاش المتوقع فيهما على الرغم من أن النظام الجديد يعتبر خطوة إيجابية تجاه تشجيع الاستثمار.

د. السعودة: تفرض سياسة السعودة على الشركات أن تقوم بتوظيف المواطنين السعوديين والعمل على تحقيق نسب محددة ومتزايدة من المواطنين ضمن تركيبة القوى العاملة بالشركات دون التفريق بين القطاعات ودون اعتبار لمدى توفر العمالة المحلية في هذا المجال. مما يضطر معه الشركات على تدريبهم وبالتالي يؤدي ذلك إلى رفع تكاليف الإنتاج مما ينعكس على سعر المنتج وضعف المنافسة. كما أن تعيين موظفين سعوديين للوفاء بنسب السعودة المطلوبة وليس من أجل القيام ببعض الأعمال والمسئوليات المحددة يؤدي إلى تنامي ما يسمى ظاهرة "الفيل الأبيض" أو البطالة المقنعة والآثار السلبية المترتبة عليها وعلى الاقتصاد الوطني.

هـ. الإجراءات التنظيمية في منافذ السفر والعودة: الإجراءات التنظيمية في منافذ السفر والعودة في المطارات والموانئ والمراكز الحدودية يجب أن تكون أكثر مرونة وسهولة وخصوصاً للمستثمرين وللقادمين بغرض السياحة حيث أنها تمثل النقطة الأولى للتعرف على مدى الترحيب. حيث أنه من الضرورة التعامل بيسر مع الوافدين من قبل موظفي إدارة الجوازات والجمارك. وتؤدي عدم مرونة الإجراءات التنظيمية إلى إحساس القادمين بأنهم غير مرحب بهم.

و. التأشيرات ونظام الإقامة: صعوبة حصول رجال الأعمال والراغبين في زيارة المملكة على تأشيرات الدخول إلى المملكة وبطء الإجراءات المتبعة وتعقيدها وبالرغم من الجهود التي تبذلها وزارتي الخارجية والداخلية إلا أن النتيجة ما زالت غير مرضية للمستثمرين. يمثل هذا العائق حاجزاً حقيقياً للاستثمار والمستثمرين وللراغبين في

زيارة المملكة مما يعطي انطباعا بأن المملكة لا ترحب بالمستثمرين أو الزائرين وهو ما يتعارض مع ما صدر من أنظمة جديدة ويخلق وضعاً طارداً للمستثمرين.

ز. ضعف الشفافية ونقص المعلومات: عدم توفير الأنظمة واللوائح المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية في متناول الجميع حيث لا يتم نشر الأنظمة والقرارات في وسائل الأعلام فضلا عن عدم وجود سجل عام يشمل قوائم مصنفة ومفهرسة بكل الأنظمة والقرارات واللوائح والسوابق القضائية المنظمة لكل نشاط استثماري، إضافة إلى تردد موظفي الدولة في تزويد المستثمرين بنسخ مما هو منشور منها وسيطرة فكرة أن الأنظمة واللوائح هي خاصة بموظفي الدولة وليس من حق المستثمر الإطلاع عليها. ويؤدي هذا المعوق بالتالي إلى الشعور بالشك والتردد في اتخاذ قرار الاستثمار في المملكة وإلى صعوبة التنبؤ بنتائج أي قضية على أساس السوابق القانونية. إضافة إلى ظهور الكثير من الصعوبات النظامية مما يؤدي إلى تكبد المستثمر خسائر مالية كبيرة بسبب عدم الوضوح وضياع الفرص البديلة منه.

ح. ضعف البنية التحتية: على الرغم مما وفرته الحكومة السعودية خلال السنوات السابقة إلا أنه ظهر نقص في توفير الخدمات والمرافق الأساسية للمشاريع الاستثمارية وخاصة في الأماكن النائية التي يمتلك بعضها مقومات سياحية جاذبة، وهذا من شأنه أن يرفع من تكاليف إنشاء وتشغيل المشروعات السياحية وبالتالي ارتفاع تكلفة الخدمات السياحية بالمملكة مقارنة مع الدول الأخرى وخاصة الدول المنافسة. إن عدم توفر البنية التحتية بشكل جيد لإقامة الاستثمارات سيرفع من تكاليف الإنشاء والتشغيل لهذه الاستثمارات وبالتالي ارتفاع مجمل التكاليف وانخفاض صافي الأرباح مقارنة مع دول أخرى وبالتالي عزوف الاستثمارات الأجنبية عن الاستثمار السياحي بالمملكة.

معوقات سوقية: وتشمل – كما سبق أوضحنا- عدم ملائمة بعض ظروف سوق العمل لمتطلبات الاستثمار السياحي ومن ذلك:

أ. الموسمية وانخفاض نسب الأشغال: يتميز المنتج السياحي –مثل بقية المنتجات الخدمية- بعدم قابليته للتخزين، لذا يتأثر سوق السياحة بموسمية المناخ بشكل كبير وخاصة في بعض المناطق التي تجتذب السياح بجوها المعتدل في بعض فصول السنة، إضافة إلى تأثر سوق السياحة بمواسم العطلات والأجازات. إن الظروف الموسمية مع عدم توفر برامج سياحية على مدار السنة يؤثر على نسب إشغال الفنادق والشقق السياحية بشكل واضح، مما يرفع أسعار هذه الخدمات السياحية الأساسية.

ب. عدم توفر بدائل التمويل: تقف نقص البدائل التمويلية كعائق يؤثر على المشاريع الاستثمارية السياحية بشكل عام، وعلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص. إن ارتفاع المخاطر وعدم توافر الضمانات القانونية الكافية لاسترداد القروض تؤدي على فرض المصارف شروط صعبة وأحيانا تعجيزية وخاصة إذا تعلق الأمر بمنشأة صغيرة.

ج. صعوبة توفير عمالة مدربة: يصعب استقدام العمالة المدربة نتيجة لإتباع سياسة الحصص، إضافة إلى أن إصدار تأشيرات الدخول يتطلب انتظارا طويلا مما يؤدي إلى تحول العمالة المدربة إلى دول أخرى ذات أنظمة أسهل وأسرع في الحصول على تأشيرة الدخول. فإذا أضيف لذلك عدم استقرار العاملين السعوديين في وظائفهم بعد حصولهم على التدريب المناسب من قبل المنشآت السياحية، فإن ذلك يشكل أعباء وتكلفة إضافية تتعلق بالحصول على العمالة المؤهلة والتي تمثل أساسا هاما للخدمة السياحية.

د. معوقات هيكلية: تشتمل على غموض التوجهات المستقبلية للاقتصاد السعودي نتيجة لاعتماد اقتصاد المملكة على مورد أساسي وهو قطاع النفط. ونظرا لتغير

السياسات الحكومية الاقتصادية نتيجة للتقلبات التي تحدث في أسواق النفط بين الحين والأخر وضعف المعلومة المتوفرة في السوق. يؤدي ذلك إلى التردد والتذبذب في القرارات الاستثمارية للمستثمرين مما يضعف مساهمتهم الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية وخصوصا السياحية. كما تشتمل المعوقات الهيكلية أيضا على ضعف البنية الأساسية للمناطق غير الرئيسية مثل الكهرباء والصرف الصحي, والنقل و الخدمات الصحية مما يعيق الاستثمارات السياحية في تلك المناطق, علماً بان بعض المناطق تعتبر أماكن جذب للسياح.

معوقات أخرى: هناك عوامل أخرى لا يمكن التقليل من آثارها من خلال التأثير الإعلامي ومنها:

أ. معوقات ثقافية واجتماعية: يرى البعض من أفراد المجتمع عدم أهمية النشاط السياحي فلا يعتبر الإنفاق على الترفيه والسياحة العائلية إنفاقا مثمرا بل يفضل توجيه الإنفاق إلى مجالات أخرى. ومن جانب آخر، فإن الأسر لا تتوفر أمامها خيارات وبدائل سياحية متنوعة بشكل كاف. إن تأثير ذلك على صناعة السياحة وعلى حجم الاستثمارات الموجهة إليها يمثل أحد العوائق المؤثرة على الاستثمارات السياحية في المملكة.

ب. الأحداث العالمية: تلعب الأحداث العالمية مثل أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب على العراق دورا مؤثرا على الاقتصاد العالمي والاقتصاد المحلي أيضا. كما تؤثر مثل هذه الأحداث سلبا على عوامل الجذب السياحي للمنطقة بشكل عام.

ج. العمليات الإرهابية: أثرت العمليات الإرهابية التي شهدتها المنطقة على القطاع السياحي بشكل كبير وتحديدا في حجم الاستثمارات المتدفقة إلى المملكة وعدد الزوار من الدول غير الإسلامية.

الخلاصة والتوصيات :

أستهدف هذا الدراسة تحليل الاستثمار في قطاع السياحة وأهميته لاقتصاد المملكة مع الإشارة لملامح النشاط السياحي في منطقة مكة المكرمة. وأتضح من خلال التحليل الكيفي Qualitative Analysis أن القطاع السياحي أصبح يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد السعودي, وذلك من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي, وحجم الاستثمارات المتوقع أن تستثمر فيه. وتشير جميع الدلائل أن القطاع السياحي أصبح له تأثير مباشر وغير مباشر في الاقتصاد السعودي من خلال زيادة أعداد السياح, مما يستلزم دعم المقومات الاستثمارية والسياحية في المملكة, والعمل على تذليل المعوقات التي تواجه القطاع الاستثماري السياحي.

لذلك فان تطوير القطاع السياحي في المملكة واستقبال ملايين السياح المحليين والدوليين سنوياً يتطلب المزيد من الاستثمارات في صناعة وخدمات القطاع السياحي, لاستمرار تقديم خدمات سياحية ذات جودة عالية تحتوي على البنية الأساسية والمقومات الرئيسية لاحتياجات السياح بجميع فئاتهم. وهذا يتطلب مشاركة القطاع الخاص بجانب القطاع الحكومي, مع رسم خطط واستراتيجيات من قبل المخططين وأصحاب القرار من ذوي العلاقة للوصول إلى أهداف القطاع السياحي المستقبلية .

ولابد من الإشارة إلى أهمية تنمية القطاع السياحي في المملكة من أجل تحقيق أهداف خطط التنمية التي تستهدف تنو يع مصادر الدخل, وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي كمصدر أساسي للدخل, و تخفيف الآثار السلبية التي تحدثها تقلبات أسعار النفط على خطط التنمية والأنفاق الحكومي. كما تساعد أنشطة هذا القطاع على تنمية المناطق الريفية, وتوفير العديد من فرص العمل للمواطنين وخفض معدل البطالة . ويساعد ذلك الإمكانيات الكبيرة التي تزخر بها المملكة في القطاع السياحي الديني والترفيهي, والتي تؤهله أن يصبح محوراً رئيسياً في دعم مسيرة النمو الاقتصادي. كما

أن موقع ومساحة المملكة وحجم اقتصادها ومعدل دخل الأفراد فيها يؤهل القطاع السياحي للمساهمة في تحقيق متطلبات التنمية في أنشطة القطاع السياحي والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها.

بناء على ماسبق, يمكن اقتراح التوصيات التالية لمساعدة المملكة العربية السعودية في زيادة مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد السعودي, والعمل على تطوير ورفع مستوى أدائه:

١) أهمية العمل على تنمية الاستثمارات في قطاعات البنية التحتية والمرافق وقطاع التدريب السياحي من بين قطاعات عديدة أخرى نظرا لما لهذه القطاعات من دور أساسي في تعزيز السياحة. وعلى الرغم من تمتع المملكة بثروات طبيعية ضخمة وتدني تكاليف الطاقة فيها، إلا أن الاتجاه العالمي نحو التحرير والانفتاح الاقتصادي جعل الاستثمار الأجنبي أكثر استجابة لتوفر منشآت البنية التحتية الحديثة في الدول المضيفة ولتوفر العمالة الماهرة وكفاءة قطاعات الخدمات، ومنها القطاع السياحي، وهذا يؤكد ضرورة الاهتمام بتطوير قطاع البنية التحتية والمرافق وقطاع التدريب بصفة عامه والتدريب السياحي بصفة خاصة من اجل رفع مستوى كفاءة القوى العاملة الوطنية.

٢) ضرورة تشجيع الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات وبالتحديد في القطاعات ذات العلاقة الترابطية مع القطاعات الأخرى مثل القطاع السياحي. وذلك بغرض تعظيم المردود من هذه الاستثمارات لتخفيف حدة الاعتماد الحالي على الإيرادات النفطية. وقد يتطلب ذلك النظر مستقبلا في ضرورة إيجاد حوافز انتقائية (selective) لتفعيل هذه الاستراتيجية كما هو الحال في العديد من الدول. ويجدر أن نشير هنا إلى أهمية أن تتوخى جهود حشد الاستثمارات الأجنبية مشاركة رؤوس الأموال الوطنية (crowding in) لا أن تحل محلها (crowding out) وذلك للحصول على أكبر عائد ممكن من إجمالي الاستثمار في البلاد .

٣) لابد الالتزام بسياسة واضحة وطويلة المدى بشأن تشجيع الاستثمار الأجنبي في المملكة خلال العقدين القادمين، على أن تكون هذه السياسة مرنة بما يكفل استيعابها لأي تطورات قد تستجد مستقبلا. وعلى الرغم من أن الامتيازات والضمانات المختلفة التي جاء بها نظام الاستثمار الأجنبي وإنشاء الهيئة العامة للاستثمار تصب في اتجاه صياغة سياسة مستقرة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية إلا أن ذلك يجب أن يصحبه تناسق تام على صعيد النظم والضوابط الأخرى ذات العلاقة بالاستثمار (مثل الضرائب وإجراءات الاستقدام) حتى لا تفرغ جهود الهيئة في إيجاد بيئة استثمارية مستقرة من محتواها.

٤) يتطلب الأمر صياغة استراتيجية طويلة المدى للطاقة وخدمات المرافق (مثل الماء والكهرباء) لوقاية المستثمرين من أي زيادات مستقبلية قد تطرأ في أسعار هذه الخدمات والتي تشكل عنصرا هاما من عناصر التكلفة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية.

٥) نظرا لان منطقة مكة المكرمة وتحديداً مدينة مكة المكرمة تشكل منطقة الجذب الرئيسية للسياح المحليين والدوليين ونتيجة لزيادة أعداد السياح الراغبين في زيارة المنطقة سنويا, فإن ذلك يستدعي مشاركة القطاع الحكومي والخاص لتهيئة السبل الكفيلة لمواكبة الطلب المتزايد على الخدمات السياحية. حيث يتمثل مساهمة القطاع الحكومي في تهيئة وتحسين البنية الأساسية بينما يتمثل مساهمة القطاع الخاص في زيادة الاستثمارات في مرافق الخدمات السياحية بأنواعها. علما بان ضعف توفر الخدمات السياحية قد يقلل من عدد الليالي السياحية وبالتالي انخفاض حجم الإنفاق السياحي الذي يؤدي بدوره إلى خفض الدخل للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

٦) حتمية دعم الاتجاه للإسراع بتنفيذ بعض الإجراءات التي ينتظر أن يكون لها مردود إيجابي كبير على مناخ الاستثمار في المملكة ومن بينها توقيع اتفاقيات منع

الازدواج الضريبي مع الدول الرئيسية المصدرة للاستثمارات الأجنبية وتحسين شفافية النظام الضريبي بتوحيد التشريعات الضريبية الخاصة بالمستثمرين الأجانب. كذلك تهتم الهيئة بتشجيع اتفاقيات الاستثمار الثنائي والتي تلعب دورا هاما في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لما تنطوي عليه مثل هذه الاتفاقيات من ضمانات وحوافز للاستثمارات الأجنبية.

٧) يشكل برنامج التخصيص مجالا خصبا لمشاركة رؤوس الأموال الأجنبية في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية بالبلاد. ومع اعتزام المملكة تخصيص العديد من المؤسسات الاقتصادية الحكومية وبعد إنشاء لجنة وزارية لهذا الغرض والشروع الفعلي في تخصيص بعض المؤسسات، لا بد من تضافر الجهود المشتركة بفاعلية في تحقيق إنجازات كبيرة في هذا المجال والإسراع ببرنامج التخصيص حتى تتمكن المملكة من تقديم إشارات واضحة وصريحة لمجتمع المستثمرين حول جديتها بشان التخصيص وترحيبها بالمشاركة الأجنبية في المجالات المختلفة.

٨) الإسراع في دعم المساعي الرامية لجعل ضوابط فض النزاعات التجارية، وخاصة الضوابط المتعلقة بالتحكيم، والضوابط المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية أكثر شفافية وأوسع نطاقا حيث أن مثل هذه القضايا تستحوذ على اهتمام خاص من قبل المستثمرين الأجانب وتؤثر بشكل مباشر في قرارات توطين استثماراتهم في البلدان المضيفة.

٩) ضرورة تدريب موظفي الجوازات والجمارك على تقديم أفضل الخدمات وحسن الاستقبال للقادمين عموما والسائحين والمستثمرين خصوصا، والعمل على استخدام البطاقة الذكية للمستثمرين وخلق بيئة عمل أكثر مرونة لإجراءات إصدار تأشيرات الدخول، بالإضافة إلى منح تأشيرات الدخول والخروج متعددة السفرات. وفي هذا الإطار يفضل توقيع اتفاقيات ثنائية (خصوصاً مع الدول المتقدمة) تسمح بالدخول دون تأشيرات لمواطني البلدين ولفترة محدودة لتقييم التجربة.

١٠)أهمية تبسيط إجراءات ومتطلبات التراخيص الاستثمارية بشكل كبير وجعلها أكثر شفافية، ومن ذلك تدوين كافة المتطلبات والشروط ونشر المعلومات عنها والتنسيق بين الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بإصدار التراخيص وربطها بواسطة الحاسب الآلي. كما يجب وضع مدة زمنية محددة لمنح التراخيص في جميع المراحل والجهات المختلفة.

١١)يتطلب الأمر العمل على وضع نظام لشفافية المعلومات وخاصة في المجالات الخدمية ومنها قطاع السياحة حتى تساعد المستثمر على تقييم دقيق للسوق المحلي ومتطلباته وصولا إلى القرار الاستثماري الصحيح، بالإضافة إلى نشر المعلومات بوسائل متعددة من بينها الشبكة المعلوماتية (الانترنت). كما توصي الورقة بأهمية تحديد مصدر نشر المعلومة وتوحيدها بين الجهات الحكومية المختلفة من خلال ربط مراكز نشر المعلومات بالجهات الحكومية مع بعضها البعض. وينبغي الإشارة هنا إلى أهمية تشجيع مراكز البحث العلمي ومساندتها، والتواصل مع مستخدمي المعلومات لمعرفة احتياجاتهم ومحاولة تلبيتها.

١٢)أولوية مراجعة لائحة الحوافز بصفة دورية ومقارنتها مع ما تقدمه الدول الأخرى مع العناية بتقديم حوافز خاصة ومشجعة للمنشآت الصغيرة. ولتحقيق التنمية المتوازنة ولتشجيع المستثمرين على الاستثمار في المناطق النائية لابد أن تكون هناك حوافز للمشاريع السياحية في المناطق النائية ومن بينها منح إعفاء من الضرائب على أرباح الشركات ومنح تسهيلات في الحصول على أراضي وتخفيض أسعار الخدمات مثل الكهرباء.

١٣)كما توجد حاجة لاتخاذ خطوات إضافية بشأن تنفيذ النظام الجديد الذي يسمح للأجانب بتملك الأراضي في المملكة, ولا بد من توجيه الموظفين في البلديات وتزويدهم بالمعلومات عن هذا النظام. كما يجب أن يكون هناك نموذج إجرائي وتدريب للموظفين على فهم وتنفيذ هذا النظام. مع التنبيه هنا إلى ضرورة تطوير

وعي موظفي الحكومة بالأثر الإيجابي للاستثمار والمنافسة الدولية في هذا المجال.

١٤) ضرورة العمل الجاد على إيجاد آلية تضمن حقوق الممولين من بنوك وغيرها لتشجيعها على تمويل الاستثمارات السياحية وغيرها من المشاريع وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، وكذا العمل على وضع نظام للرهن العقاري والذي يساعد على حل مشكلة ضمان التمويل.

الهوامش :

١. لمزيد من التفاصيل, راجع: الهيئة العليا للسياحة (٢٠٠٢), "الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية" ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء الرابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية, الرياض, المملكة العربية السعودية.

٢. يشير تقرير البنك الدولي (World Bank, World Development Indicators, 2004), بأن مساهمة قطاع الخدمات في اجمالي الناتج المحلي (GDP) للدول المتقدمة يمثل معدلات مرتفعة , مقارنة بمساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى.

٣. هذا يدل على أن مساهمة القطاع السياحي السعودي في اجمالي الناتج المحلي أرتفعت من ٥,٥٪ في عام ٢٠٠١م الى ٩٪ في عام٢٠٠٢م. قد يكون من الاسباب التي ادت الى حدوث هذا الارتفاع هو الاهتمام بالقطاع السياحي من خلال انشاء الهيئة العليا للسياحة في ١٤٢١/١/١٢هـ .حيث يلاحظ ايضا ارتفاع اعداد رحلات السياح المحليين والدوليين في السنوات الاخيرة (راجع جدول رقم ٣ وشكل رقم ١)

٤. لمزيد من التفاصيل, أنظر بارو(Barro ,1991) , و بالقويروجوردا (Balaguer and Jorda, 2002)

المراجع

المراجع العربية:

١. اتحاد الغرف التجارية الصناعية العربية،(٢٠٠٢م)، بيروت، جمهورية لبنان.

٢. الغامدي، سالم بن مطر، (٢٠٠٢م) "معوقات التوظيف للسعوديين في قطاع السياحة"، ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء السنوي الرابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٣. الناجم، اعتدال محمد، (٢٠٠٢م) "آفاق صناعة الترفيه كأحد العوامل المؤثرة على الجذب السياحي في المملكة"، ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء السنوي الرابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٤. الهجهوج، حسن رفدان، (٢٠٠٣م) "الاستثمار الأجنبي والبيئة التنظيمية في المملكة العربية السعودية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

٥. الهيئة العليا للسياحة، (٢٠٠١م)، الرنامج الاقتصادي "النظرة المستقبلية لصناعة السياحة بالمملكة العربية السعودية وآليات تنفيذها" ورقة عمل مقدمة إلى ندوة المدينة المنورة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

٦. الهيئة العليا للسياحة، (٢٠٠١م)، البرنامج الاقتصادي "الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة: حالة المملكة العربية السعودية"، ورقة عمل مقدمة لندوة الأثر الاقتصادي للسياحة مع تطبيقاتها على المملكة، أبها، المملكة العربية السعودية.

٧. الهيئة العليا لسياحة، (٢٠٠٢م)، خطة تنمية السياحة المستديمة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٨. الهيئة العليا للسياحة، (٢٠٠٢م) "الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية"، ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء الرابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٩. الهيئة العليا للسياحة، (٢٠٠٢م)، الأمانة العامة، الملف الإحصائي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

١٠. الهيئة العليا للسياحة، (٢٠٠٢م)، الأمانة العامة "حوافز الاستثمار السياحي بالمملكة العربية السعودية" ورقة عمل مقدمة إلى المنتدى السياحي الرابع، الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

١١. الهيئة العليا للسياحة، (٢٠٠٤م)، مركز ماس، الرياض، المملكة العربية السعودية.

١٢. الهيئة العامة للاستثمار، (٢٠٠٢م) "الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على الاستثمار"، ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء السنوي الرابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

١٣. الهيئة العامة للاستثمار، (٢٠٠٢م) " تنمية الاستثمار في القطاع السياحي بالمملكة العربية السعودية"، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السياحي السعودي الأول،٢٠٠٣ جدة، المملكة العربية السعودية.

١٤. الهيئة العامة للاستثمار، (٢٠٠٣م)، المعوقات الإدارية للاستثمار في المملكة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

١٥. مجلس الغرف التجارية الصناعية، (٢٠٠٤م) " القطاع السياحي بالمملكة العربية السعودية"، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

١٦. محمد، محمد عبدالواحد و حسن رفدان الهجهوج، (٢٠٠٣) " اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

١٧. وزارة التخطيط، (٢٠٠١م)، خطة التنمية السابعة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

١٨. وزارة الحج، الرياض، المملكة العربية السعودية.

١٩. وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية

المراجع الأجنبية:

20. Balaguer, J. and Manuel Cantavella-Jorda (2002). "Tourism as a long-run economic growth factor: The Spanish case." *Applied Economics* , Vol.34, No.7, pp. 877-99.
21. Barro, R. J. (1991). "Economic Growth in a cross section of countries." *Quarterly Journal of Economics*, Vol.106, No.2, pp.407-43.
22. Clewer, A., A. Pack and M.T. Sinclair (1990). "Forecasting Models for Tourism Demand in City Dominated and Coastal Areas." *Papers of the Regional Science Association*, Vol. 69, pp.31-42.
23. Dharmaratne, G.S. (1995). "Forecasting tourist arrivals in Barbados." *Annals of Tourism Research*, Vol.22, No.4.
24. Divisekera, S. (2003). "A model of demand for international tourism." *Annals of Tourism Research*, Vol.30, No.1, pp.31-49.

25. Dritsakis, N. (2004). "Tourism as a long-run economic growth: an empirical investigation for Greece using causality analysis." *Tourism Economics,* Vol.10, No.3, pp.305-33.
26. Koch, E. and G. de Beer and S. Elliffe (1998). "International perspectives on tourism-led development: some lessons for the SDIs." *Development Southern Africa,* Vol.15, No.5, pp.907-15.
27. Morley, C.L. (1998). "A dynamic international demand model." *Annals of Tourism Research,* Vol.25, No.1, pp.70-84.
28. Sharpley, R. (2001). "Tourism in Cyprus: challenges and opportunities." *Tourism Geography,* Vol.3, No.1, pp.64-86.
29. Smeral, E. and A. Weber (2000). "Forecasting international tourism trends to 2010." *Annals of Tourism Research,* Vol.27, No.4, pp.982-1006.
30. World Bank, (2004), World Development Indicators, Washington D.C. U.S.A
31. World Travel and Tourism Council (WTTC), Travel and Tourism: A World of Opportunity, 2003.
32. World Travel and Tourism Council (WTTC). (2004).

Investment in Tourism Sector and its Importance to the Saudi Arabian Economy with a Concentration on the Tourism Activities in Makkah Al-Mukarramah Province

Hassan R. Alhajhoj

College of Management Sciences and Planning
King Faisal University
Alhassa, Kingdom of Saudi Arabia

Abstract:

The goal of this study is to analyze the importance of investment tourism sector in the Saudi economy with a concentration on the tourism activities in Makkah Province. In order to achieve the aforementioned goal, the qualitative analysis approach was adopted through researches and data that related to the Saudi economy. Throughout the analysis, the tourism sector was shown that its plays an importance role in the Kingdom economy. The tourism sector was found that it came after the oil and manufacturing sectors respectively, in terms of gross domestic product (GDP) sharing. In addition, the study was shown that the average sharing of tourism investment in total investment level in the kingdom of Saudi Arabia was similar to the average international level. Regarding Makkah province, it was found that Makkah province came first in attracting tourists compare to other provinces in Saudi Arabia. Makkah province also had most of services facilities among other areas in the kingdom. Obstacles of tourism investment were covered in the study.